جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إعداد الطالبات:

– معايشية أميرة.

– مانع مليكة.

الأستاذ المشرف

بضياف عبد المالك.

السنة الجامعية: 2016–2017

كلمة شكر و عرفان

قال الله تعالى :" و إذا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله عليه الصلاة و السلام: (من لم يشكر الله لم يشكر الناس)

فالحمد و الشكر لله الواحد الأحد الذي

أنعم علينا بنعمة العلم و العقل و أمدنا بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل" بضياف عبد المالك"

الذي تفضل بالإشراف على مذكرتنا

هذه و على نصائحه و توجيهاته القيمة التي أفادنا بها فله كل الإحترام و التقدير

و إلى كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة على إنجاز

و إتمام هذا العمل.

" مليكة" و " أميرة"

الإهداء

وما من كاتب إلا سينتهي ويبقي الدهر ما كتبت يداه.

فلا تكتب بكفك غير شيء مصيرك في القيامة أن تراه.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، وتطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلة أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه.

إلى أبي العزيز.

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن حبي، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها،

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعنتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود.

أمي الحبيبة.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى من أظهرو لي ماهو أجمل من الحياة،

إلى حبيباتي، وقرة عيوني، وروح قلبي،إلى رياحين حياتي.

أختاي الغاليتين بشرى وبسومة.

إلى الوافد الجديد لعائلتنا، إلى من سيكون سندي في هذه الحياة.

إبراهيم

إلى من كانت رفيقتي في المشوار، إلى صديقتي وعوني في هذا العمل: مليكة.

إلى صديقاتي : مليكة، مريم ، سلمى، بشرى.

أميرة

إهداء

إلى من أعطتني الحب و الحنان إلى من الجنة تحت أقدامها، إلى من أعطتني كل شيء دون ملل من

سهرت الليالي إلى جانبي و تحملت آلامي و أحزاني إلى من أدخلت البهجة إلى قلبي

و قلوب إخوتي إلى من ساندتني و ربتني و جعلتني أصمم على إكمال مشواري الدراسي كل هذا من أجلك أمي نعم أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرك

إلى من أرساني إلى بر الأمان أبي

إلى كل من تربيت و كبرت بينهم إخوتي" علي، محمد" و أخواتي "حنان، وفاء" و لا أنسى

زوجة أخي "فاطمة"، و زوج أختي" عصام"

كما لا أنسى الكتاكيت الصغار" سيف الإسلام، معتز، منيسا غفران، جومانة، إدريس"

إلى كل أحبتي من أهلي خاصة جدي و عمي رابح

إلى من تقاسمت معي صعاب هذا العمل صديقتي: "أميرة"

إلى صديقاتي: أميرة،بشرى، مريم، سلمى، فاطمة الزهراء، مروة، أحلام، هاجر، سارة، راضية،إيمان، أسيا

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من يقع نظره على هذا العمل المتواضع و عسى ان يجعله الله علما نافعا و عملا مقبولا.

مليكة

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.	8
المطلب الأول: نشأة وتطور التنمية المستدامة	8
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	11
أولا:تعريف التنمية	11
ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة	12
المطلب الثالث: مميزات، عناصر التنمية المستدامة و شروط تحقيقها	12
أولا: مميزات التنمية المستدامة	13
ثانيا: عناصر التنمية المستدامة	13
ثالثا: شروط تحقيق التنمية المستدامة	14
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة	16
المطلب الأول: أهداف و مبادئ التنمية المستدامة	16
أولا: أهداف التنمية المستدامة	16
ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة	17
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	19
أولا: البعد الاقتصادي	20
ثانيا: البعد الاجتماعي	21
ثالثا: البعد البيئي	21
رابعا: البعد التكنولوجي	22
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	22

أولا: المؤشرات الاقتصادية	23
ثانيا: المؤشرات الاجتماعية	24
ثالثا: المؤشرات البيئية	24
رابعا: المؤشرات المؤسسية (الخدمية)	25
المبحث الثالث: أليات التنمية المستدامة	26
المطلب الأول: مستويات التنمية المستدامة	26
المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة و ضوابطها	28
أولا: مقومات التنمية المستدامة	28
ثانيا: ضوابط التنمية المستدامة	28
المطلب الثالث: تحديات و حلول التنمية المستدامة	29
أولا: تحديات التنمية المستدامة	29
ثانيا: حلول مقترحة لتحديات التنمية المستدامة	30
خلاصة	32
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار السياحي.	
تمهيد	34
المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار	35
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار	35
أولا: مفهوم الاستثمار	35
ثانيا: أهمية الاستثمار	36
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الاستثمار	37
أولا: خصائص الاستثمار	37
ثانيا: مبادئ الاستثمار	38
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار والعوامل المشجعة عليه	39
أولا: أنواع الاستثمار	39
ثانيا: العوامل المشجعة على الاستثمار	40
المطلب الرابع: أهداف الاستثمار ومخاطره	41
أولا: أهداف الاستثمار	41
ثانيا: مخاطر الاستثمار	41
المبحث الثاني: عموميات حول السياحة	43

المطلب الأول: نشأة ومفهوم السياحة	43
أولا: نشأةالسياحة	43
ثانيا: مفهوم السياحة	44
المطلب الثاني: أهمية السياحة وخصائصها	46
أولا: أهمية السياحة	46
ثانيا: خصائص السياحة	47
المطلب الثالث: أنواع ومقومات السياحة وأهدافها	47
أولا: أنواع وأنماط السياحة	48
ثانيا: مقومات السياحة	51
ثالث أهداف السياحة	51
المطلب الرابع: دوافع وعقبات السياحة	52
أولا: دوافع السياحة	52
ثانيا: عقبات السياحة	54
المبحث الثالث: الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة	56
المطلب الأول: مفهوم، أهمية الاستثمار السياحي ومحدداته	56
أولا: مفهوم الاستثمار السياحي	56
ثانيا: اهمية الاستثمار السياحي	57
ثالث محددات الاستثمار في القطاع السياحي	58
المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في مناخ الاستثمار السياحي	58
المطلب الثالث: التخطيط السياحي المستدام ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة	59
أولا: مفهوم التخطيط السياحي المستدام	59
ثانيا: أسلوب التخطيط السياحي المستدام	60
المطلب الرابع: التنمية السياحية المستدامة	61
أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	61
ثانيا: دور السياحة في التنمية المستدامة	62
خلاصة	64
الفصل الثالث: الاستثمار السياحي كقاطرة للتنمية المستدامة	
تمهيد	66
المبحث الأول: جغرافيا الاقتصاد الجزائري	67

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في الجزائر	67
أولا: الموارد المتجددة	67
ثانيا: الموارد الغير متجددة	68
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية في الجزائر	69
أولا:توزيع النشاطات الاقتصادية	69
ثانيا:التوزيع الجغرافي للوحدات الاقتصادية	70
المطلب الثالث: تشخيص الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري	72
المطلب الرابع: تحديات الاقتصاد الجزائري	73
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر	74
المطلب الأول:واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014	74
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	78
أولا: المؤشرات الاقتصادية	78
ثانيا: المؤشرات الاجتماعية	79
ثالثا: المؤشرات البيئية	80
رابعا: المؤشرات الخدمية(المؤسسية)	81
المطلب الثالث: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2019	81
أولا:محتوى برنامج التنمية للفترة 2019/2015	81
ثانيا: متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019	82
ثالثا: الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر" الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية و التقدم التكنولوجي	82
المطلب الرابع: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	83
المبحث الثالث: القطاع السياحي كخيار للتنويع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة في الجزائر	85
المطلب الأول: السياحة في الجزائر: المؤهلات، المعوقات والحلول	85
أولا: مؤهلات ومقومات السياحة في الجزائر	85
ثانيا: معوقات تنمية السياحة في الجزائر	86
ثالثا: الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع السياحي	87
المطلب الثاني: برامج الاستثمارات السياحية من أجل تنمية السياحة في الجزائر	88
المطلب الثالث: الدور التنموي للقطاع السياحي في الجزائر	92

المطلب الرابع: الإستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030	97
خلاصة	103
الخاتمة	105
قائمة المراجع	110

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموارد المائية المؤكدة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية.	67
02	توزيع النباتات في الجزائر.	68
03	التوزيع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية في الجزائر.	70
04	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.	76
05	تطور نسب البطالة(%)في الجزائر2004-2013.	79
06	الإستثمار السياحي في الجزائر2000-2015.	91
07	تطور عدد الأسرة خلال الفترة 2000-2014.	92
08	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة2000-2015.	94

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات التنمية المستدامة	27
02	أنماط و أنواع السياحة	50
03	دوافع السياحة	54
04	التوزيع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية في الجزائر.	71
05	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	95
06	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.	99

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات التي تراهن عليها أغلبية الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة في الوقت الحالي ليست سوى نشاط ترفيهي للإنسان بل هي قطاع إنتاجي، ووسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة فهي توفر ملايين فرص العمل باعتبارها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، مما جعل الكثير من دول العالم تولي اهتماما خاصا لهذا الميدان، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيه، وذلك لما تحققه من إيرادات سياحية معتبرة تتقارب أحيانا مع الإيرادات الزراعية والغذائية في الدول وتفوق العوائد النفطية في دول أخرى، ما أدى إلى إحلال السياحة مركزا تنافسيا بين الدول.

وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبى من خلالها حاجة السياح وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا.

ويستمد مكون السياحة المستدامة أهميته داخل نسيج التنمية المستدامة لكونه أحد أهم مكوناتها الجوهرية، بل يمكن اعتبارها محور الارتكاز لهذه التنمية المستدامة فهناك قناعة تامة في استحالة وجود تنمية مستدامة يغفل فيها الشق السياحي(التنمية السياحية المستدامة)، فهي تعمد إلى إيجاد توازن بين السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل وذلك هو جوهر التنمية المستدامة على العموم.

إن نشاط بهذه الأهمية لا يمكن أن يكون إلا من بين أولويات السياسة الاقتصادية لتنمية لأي دولة تتمتع بمقومات ومؤهلات سياحية وطبيعية كالجزائر، والتي رغم تمتعها بميزة نسبية في جذب السياح لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية والتراثية إلا أن نصيبها من السياحة الدولية لايزال بعيدا جدا عن إمكانياتها، إن التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر والتي مست العديد من القطاعات سمحت بتحرير محتشم لبعض الاستثمارات السياحية خصوصا وأن هذه الأخيرة تمثل النسبة الأكبر من الدور الذي يلعبه القطاع السياحي بالتأثير على قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني، ومساهمته مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية للدولة والخروج من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري التي تكون مرتبطة بالخاصية التي تميزه وهي اعتماده الكلي على المحروقات، خاصة وأن القطاع السياحي هو أحد أهم القطاعات الحيوية الذي يمكن أن يأخذ على عاتقه هذا الدور ويشكل بديلا حقيقيا للمحروقات شريطة أن يعتمد في استغلاله وتسييره على الأدوات والتقنيات الحديثة وإعطائه كل الأهمية خاصة وأنه قطاع حساس ويتأثر بالوسط السياسي والأمني وبدرجة وعي أفراد المجتمع.

أولا:إشكالية الدراسة.

تصبو الجزائر إلى تنمية الاستثمار السياحي كونها تعلق أمالا كبيرة على القطاع السياحي ليكون بديلا مستقبليا ومحورا أساسيا من محاور التنويع الاقتصادي وهذا نظرا للإمكانيات السياحية المتاحة أمامها.

وبناءا على ما سبق الإشارة إليه تتمحور معالم إشكالية دراستنا في التساؤل الجوهري التالي:

في ظل الإمكانيات السياحية المتاحة ما هو دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية المكملة والمتممة له:

1 -ما المقصود بالتنمية المستدامة، ماهي أهدافها؟

2 -هل الاستثمار السياحي محرك فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة؟

3 -هل الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية أفاق 2030 تعتبر إستراتيجية محفزة لتطوير القطاع السياحي؟

ثانيا: الفرضيات.

صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات العامة نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المعتمدة في دراستنا وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1 -القطاع السياحي مصدر دخل هام وله تأثير إيجابي على مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية إن أعطي له الاهتمام والدعم الكافي؛

2 -تعد التنمية المستدامة من سبل المحافظة على حقوق الأجيال من الموارد بغية تحسين المستوى المعيشي؛

3 -يعتبر الاستثمار السياحي أحد آليات تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

4 -الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية هي السبيل الأمثل لتحقيق انتعاش سريع ومستدام للسياحة في الجزائر.

ثالثا: الأهمية.

تتمثل أهمية دراسة الاستثمار السياحي في كونه مورد هام للخزينة وله دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق عوائد مالية معتبرة إضافة إلى فائض في العملة وخلق فرص عمل بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية الدراسة في إظهار المؤهلات والمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.

رابعا: الأهداف.

إن الأهداف المراد الوصول إليها تختلف من دراسة لأخرى، ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذه الدراسة نذكر مايلي:

1. تهدف هذه الدراسة في المقام الأول للإجابة عن التساؤل الجوهري المطروح، مما يمكننا على التعرف على أهمية الاستثمار السياحي و انعكاساته على تحقيق التنمية المستدامة؛
2. الوقوف على المفاهيم المرتبطة بالسياحة والاستثمار السياحي والعوامل المؤثرة في مناخه؛
3. إبراز الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛
4. تسليط الضوء على الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر وإبراز الدور الذي يلعبه في التنمية المستدامة؛
5. معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030.

خامسا: دوافع الدراسة.

هناك دوافع وأسباب تقودنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية، فضلا عن أهميته هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

أ. **الأسباب الموضوعية:**

1. التوجه الدولي الحديث نحو القطاع السياحي الذي أصبح صناعة يعتمد عليها كثيرا في تنمية اقتصاديات الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها؛
2. استمرار الوضع المتردي للقطاع السياحي الجزائري رغم الجهود المختلفة والإمكانيات المتاحة من جهة بالإضافة إلى تطور نفس القطاع في الدول المجاورة والتي تشاركنا نفس الخصائص في جل المجالات من جهة أخرى؛
3. وجود بديل لقطاع المحروقات في الجزائر للمستقبل ويشكل القطاع السياحي إحدى البدائل المتاحة لاحتلاله مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظراً للإمكانيات المتاحة في هذا المجال.

ب. **الأسباب الذاتية:**

الرغبة الشخصية في دراسة موضوع السياحة والتعرف على الاستثمارات في هذا القطاع وما تمتلكه الدولة من مقومات سياحية تجعلها وجهة سياحية وكذا الرغبة في إكمال الموضوع.

سادسا: منهج الدراسة.

للإجابة عن التساؤلات المطروحة في دراستنا والإلمام بالموضوع من جميع جوانبه، إعتمدنا على المنهج التاريخي في التعرف على تطور التنمية المستدامة والسياحة، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استغلال المعلومات والبيانات المتحصل عليها في تحليل خلفية الموضوع.

اما فيما يتعلق بأدوات جمع المعلومات فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بهدف التقرب من الكتب والدراسات ذات العلاقة بالموضوع إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أوفي شكل أوراق بحثية في الملتقيات أو الأطروحات والمذكرات.

سابعا: هيكل الدراسة.

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث واختبار الفرضيات المقترحة، قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة فصول مترابطة تعالج جوهر الدراسة وفق النسق التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

حاولنا من خلاله التعرف على نشأة التنمية المستدامة ومفهومها وكذا الخصائص وشروط تحققها بالإضافة إلى أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، إلى جانب التعرف على أبعادها، مؤشراتها، مستوياتها ومقوماتها ومختلف ضوابطها مع عرض أهم التحديات التي تواجهها وبعض الحلول الممكنة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار السياحي.

والذي تطرقنا من خلاله إلى التعريف بالاستثمار وأهميته،خصائصه، وكذا مبادئ وأنواع الاستثمار والعوامل المشجعة له وما يحققه من أهداف بالإضافة إلى المخاطر ومن ثم محاولة عرض نشأة السياحة ومفهومها، أهميتها، خصائصها ثم التطرق إلى أنواع، مقومات وأهداف السياحة والدوافع وعقباتها، ثم محاولة التعريف بالاستثمار السياحي وأهميته، محدداته والعوامل المؤثرة في مناخه بالإضافة إلى إبراز دور التخطيط في التنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثالث: الاستثمار السياحي كقاطرة للتنمية المستدامة في الجزائر.

وهو الفصل الذي حاولنا من خلاله الربط بين الجانب النظري بالواقع من خلال عرض التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية في الجزائر وتشخيص لوضع الاقتصاد الجزائري وتحدياته، ثم التعرف على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التعرض إلى واقعها من خلال البرامج التنموية، مؤشراتها بالإضافة إلى الأفاق المستقبلية والمعوقات التي تحول دون تحقيقها في الجزائر، إلى جانب التعرف على السياحة

الجزائرية ومختلف مقوماتها ومعوقات تنمية هذا القطاع والحلول الكفيلة بمعالجتها وإعطاء الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات السياحية في الجزائر، ودور هذا القطاع في التنمية وأخيرا سنتعرف على الإستراتيجية السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

يعترض أي بحث إلى العديد من الصعوبات والعراقيل، ومن أبرز الصعوبات التي صادفتنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة: قلة الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات السياحية في الجزائر وبعض المؤشرات المرتبطة بالموضوع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات العالمية، ونتيجة لهذا الاستحواذ أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، بما يسمح من توفير فرص أفضل لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، فهي تحدث تكامل بين مختلف الأنشطة والمجالات الاجتماعية البيئية، الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها بما يوجب تسير الموارد بطريقة عقلانية تسمح باستدامتها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي والوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة، ولتوضيح هذا المفهوم سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم الجوانب النظرية التي تسلط الضوء على التنمية المستدامة وتبيين نشأتها، تطورها ومفهومها، خصائصها، عناصرها وكذلك شروط تحققها.

المطلب الأول: نشأة وتطور التنمية المستدامة.

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية عدة تطورات فخلال عقدي الأربعينيات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي حيث كان ينظر الاقتصاديين للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني و متوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، والملاحظ أن التنمية خلال هذه الفترة (الفترة المذكورة) لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول وعرفت على أنها " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة"[1].

مع نهاية الستينيات حتى منتصف السبعينات بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج" سيزر" الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج "توادروا" الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار[2].

باختصار فإن فترة السبعينات أعيد فيها تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصادي يرفع شعار "إعادة التوزيع للنمو" لقد أصبح شعارا شائعا وعاما ، في هذه المرحلة أخذت التنمية بعدا اجتماعيا مما أطلق عليها بعض الباحثين " بالتنمية الاجتماعية " التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية، وفي عام 1976م ظهر منهج " الاحتياجات الأساسية " خلال الدعوة إلى

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**،دار الفجر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 88.

[2] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

"إستراتيجية الاحتياجات الأساسية" الذي ظهر في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية والذي أشار إلى أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى، فالهدف من هذا المنهج هو نوع جديد من النمو الاقتصادي الذي يمكن من "تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية من خلال إعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين"[1].

أما في منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة والتي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، فالسمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني مختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني[2].

كما حدثت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص قضية التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديًا في تبنيه وترويجه من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990م للتنمية البشرية والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس مثل عيش حياة صحية وطويلة والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات"[3].

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية التي تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية[4].

---

[1] إلهام شيلي،" **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014/2013، ص62.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] مدحت القريش، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 127.

[4] إلهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

لذا وجب إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التغلب على هذه المشكلات، وقد تمخضت عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم "التنمية المستدامة".

ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة هو عندما أنشئ ما أطلق علية نادي روما سنة 1968م والذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[1].

- وفي سنة 1972: انعقد مؤتمر إستوكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة[2].
- وفي سنة 1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك" بتقرير برونتلاند" حيث أظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة و تم بلورة تعريف دقيق لها وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[3].
- وفي 1992: قمة الأرض في ريودي جانيرو، أصبح واضحاً أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجهاً ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة وإنما على تأثير الضغط البيئي على المفاهيم الاقتصادية، في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية: التحكم في التعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدن[4].

---

[1] حدة فرحات، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر، 2010/2009، ص125.

[2] عمار شلابي، أحسن طيار، **إشكالية البيئة و التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر ،يومي 22،21 أكتوبر 2008، ص ص 81،80.

[3] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 8،7 أفريل 2008، ص2.

[4] أسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي ،تونس، يومي 27،26 أفريل 2012، ص ص 4،3.

- وفي سنة 1997: دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض +5) بنيويورك تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002[1].
- وفي 2002: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة[2].
- كما أنه وفي 7 ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر "بالي" باندونيسيا ناقش قضية التغير المناخي وفي السنة الموالية وبالتحديد في 7 ديسمبر 2009 عقدت قمة "كوبنهاكن"(الدانمارك) حول قضية المناخ في حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الاحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة،كذلك عقد في 29 نوفمبر 2010 مؤتمر "كانكون"في المكسيك بشأن تغير المناخ[3].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

هناك الكثير من التعاريف التي وضعت للتنمية المستدامة حيث كل تعريف يعنى بجانب أوهدف معين، ولكن قبل التطرق لهذه التعاريف ارتأينا التطرق أولاً لتعريف التنمية.

أولا:تعريف التنمية.

هي مفهوم اقتصادي في الأصل، يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية والإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية حياة المواطنين كافة[4].

ويدل هذا المفهوم وببساطة على أنها العملية النسبية التي تختلف من بلد لأخ ر، كما أنها تمثل المحرك الذي يحرك مجموعة قوى المجتمع نحو بلوغ مرتبة أفضل وذلك بزيادة قدرته على التحكم في سياسته وبرامجه وخططه ومشاريعه، ومن جانب أخر السيطرة على بيئته وتوجيه شؤون الأفراد.[5]

---

[1] أسيا قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] بدر حميد عساف، **التخطيط السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2016، ص71.

[3] إلهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[4] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة** دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

[5] حسين بوشتي، عز الدين مطاطحة، **إستراتيجية حفظ وحدة النظام البيئي واستدامته اقتصاديا**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 21،22 أكتوبر 2008، ص ص 125،126.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة.

لقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987م بعنوان "مستقبلنا المشترك": بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها هي[1].

كما تعرف على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، أو هي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي ونظام اقتصادي، نظام اجتماعي[2].

وتعرف أيضا على أنها: صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحيين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية[3].

كما تعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها: التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقليل من التلوث وتقليل من حجم النفايات والمخلفات وتقليل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية[4].

ومما سبق نستطيع القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التكامل بين جميع الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم في تحقيق أكبر قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة.

المطلب الثالث: مميزات، عناصر التنمية المستدامة و شروط تحقيقها.

للتنمية المستدامة عناصر تكونها ومميزات تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية، ولتحقيق هذه الأخيرة يجب توفر مجموعة من الشروط تحدث تكامل بين مختلف الأنشطة و المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية للوصول إلى أهدافها النهائية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مميزات و عناصر وشروط تحقيق التنمية المستدامة بالتفصيل.

---

[1] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011، ص 76.

[2] خالد مصطفى قاسي، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 20.

[3] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي** مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2010، ص 17.

[4] رواد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي**، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 80.

أولا: مميزات التنمية المستدامة.

تتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات نبرزها كتالي[1]:

1. **التوازن:** توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة من خلال الموازنة بين نشاطات الإنسان وما ينتج عنها وبين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً.

2. **اتساع المدى:** يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقل وهي بذلك تجديد في الفكر الاقتصادي التنموي لكي ينظر إلى المستقل وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

3. **التكامل:** من خلال تحقيقها لمحاورها الثلاثة "العدالة بتقليص الفقر في المجتمع- الكفاءة بتحقيق النمو المتوازن- الاستدامة من خلال حماية البيئة" فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع كما تساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية والاحتياجات لجميع أفراد المجتمع وتتكامل الأهداف.

4. **تعدد الأبعاد:** تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة أمنة له، لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتتعدد الأبعاد داخل إستراتيجي انها اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً..... ،لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك بين الدول الأمر الذي يستدعي أيضا تضافر جهود الحكومات المختلفة من أجل التصدي لها وهي بذلك تهتم بالبيئة بمعناها الواسع وتتمركز حولها.

5. **تنمية البشر:** إن التنمية المستدامة تقوم بالإنسان و لصالح الإنسان لذا فالارتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فلكي يصبح الإنسان مؤهلاً للقيام بعملية التنمية لابد أن يكون مؤهلا بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الابتكار والمواجهة والمنافسة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة وحتى يعيش الإنسان محافظا على القيم الاجتماعية والاستقرار.

ثانيا: عناصر التنمية المستدامة.

إن التنمية المستد امة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة فهي نظرية في التنمية المستديمة والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وهي تنمية لا تولد فقط اقتصاديا لكنها توزع

[1] حامد الريفي،**اقتصاديات البيئة**، دار التعليم الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى ،2015، ص ص 270،271.

منافعه بالتساوي، تعيد بناء بيئة التنمية المستديمة بدلا من تدميرها وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة أفضل وأطول وحاجات الإنسان ليس كلها مادية بل كذلك معنوية واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة، وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي[1]:

- **الإنتاجية:** (قدرة الإنسان على الإنتاج).

- **المساواة:** (تكافؤ الفرص دون تميز).

- **الاستدامة:** (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

- **التمكين:** (التنمية تتم بالناس وليس من أجلهم فقط أي الناس الفاعلون) لذلك فإن التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفاً ووسيلة في أن واحد.

المستدامة تحاول اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث يبين الرغبة في حماية البيئة واستمدتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلاً عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

ثالثا: شروط تحقيق التنمية المستدامة.

لتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار بالإضافة إلى توفر شروط أخرى منها[2]:

✓ يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي؛

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، **التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالى، العدد 67، الجزائر، 2015، ص ص 346،347.

[2] مراد ناصر، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص ص 140،141.

- ✓ يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل؛
- ✓ الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها؛
- ✓ الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛
- ✓ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي يكون أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة؛
- ✓ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار؛
- ✓ يجب على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة أهدافا شاملة تعمل على تحقيقها، تحمل في طياتها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...، بشكل متداخل ومتكامل في إطار الاستدامة، مستندة ومسترشدة في ذلك على مبادئ أساسية تكتسب من خلالها وتستمد قوتها، إضافة إلى أنه للتنمية المستدامة أبعاد مترابطة ولها مؤشرات تساهم في تقييم مدى تقدم الدول.

المطلب الأول: أهداف و مبادئ التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل أهدافا اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تكسبها من خلال قوتها.

أولا: أهداف التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة العديد من الأهداف نذكرها كتالي[1]:

- **زيادة الدخل الوطني:** تعد زيادة الدخل الوطني الهدف المهم للتنمية المستدامة إذ أن هذا الدافع هو الذي يدفع الدول إلى إحداث تنمية مستدامة والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات الكبيرة كلما أمكنت تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

- **تحسين المستوى المعيشي:** وهو من بين الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة من أجل تحقيقها كما أن الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل.

- **تقليص الفجوة بين توزيع الدخل والثروات :** يعد تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة.

- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة ولكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استخدامها إلا عن طريق الاستخدام العقلاني والرشيد لها إذ يجب أن لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية فضلا عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها.

---

[1] هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ،دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 55،56.

- **تحسين القدرات الوطنية:** على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك أهداف أخرى للتنمية المستدامة و التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للأفراد[1]:

- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المترلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية.

- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة.

تقوم التنمية المستدامة على المبادئ التالية[2]:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والإتحاد الأوروبي وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد وهذه الخطة قائمة على

---

[1] مقيمح صبري، نور الدين بوعنان، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 21،22 أكتوبر 2008، ص 323.

[2] رابح بوقرة، عبد الله خبابه، **الوقائع الاقتصادية : العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص–ص 338-341.

التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك) إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الأخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، تفرض الصين رسوما على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس الرسوم على النفايات.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً و قدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين:

عند التصدي للمشكلات البيئية للبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن يساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل(الحكومة- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن أمثلتها ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من الداخل:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصراً فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية...

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد البيئية، الأبعاد الاجتماعية، والأبعاد التكنولوجية وسنتطرق لها كتالي:

أولا: البعد الاقتصادي.

يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل و بكفاءة ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إبلاؤهم الأولوية الأولى[1].

وتندرج تحت هذا البعد القضايا الأساسية الآتية[2]:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** باستخدام نصيب الفرد من الموارد الطبيعية نلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين الدول الصناعية والدول النامية حيث يستخدم السكان الذين ينتمون إلى البلدان الصناعية أضعاف ما يستخدمونه سكان البلدان النامية.
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** يختلف مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة عنه في الدول النامية كونه يهدف إلى إجراء تخفيض متواصل فيما يتعلق بمستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيرات جذرية في أساليب الحياة والعمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى والتأكد من عدم الضغوط البيئية للبلدان النامية.
- **الحد من التفاوت في المداخل:** تسعى التنمية المستدامة إلى الحد المتنامي في الدخل وفرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في بعض المناطق كأمريكا الجنوبية وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص العمل والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة أينما وجدت.
- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة تقع على عاتق كل البلدان سواء كانت غنية أو فقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والخدمات والمنتجات فيما بين جميع أفراد المجتمع متساوية ، فعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وغيرها من الحقوق السياسية تعتبر بمثابة عوائق أمام التنمية لذلك فإن تحقيق المساواة من شأنها أن تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

---

[1] عبد الله خبابه، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2013، ص177.

[2] سعيد محصول، **تمكين المرأة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الأول، الجزء الثاني،الجزائر ، 2016، ص ص22،23.

ثانيا: البعد الاجتماعي.

ويركز على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية للشعوب[1].

ومن العناصر التي يقوم عليها البعد الاجتماعي نجد مايلي[2]:

- أوضاع الفقر و حدوثه (السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر –الدخل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- الصحة (حالة التغذية –معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة وخدمات صحية وصرف صحي-عدد الأطباء والممرضين للمواطنين الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا)؛
- التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين –الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي)؛
- أنماط الاستهلاك.

ثالثا: البعد البيئي.

تشمل البيئة العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة والإنسان بالإنسان من جهة ثانية كالبيئة الإدارية والإدارة البيئية وغيرها، فالبيئة السليمة تعد سببا مباشرا في رفاهية الشعوب و رقيها[3].

ويركز البعد البيئي على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل في مكونات البيئة وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية[4]:

- التنوع البيولوجي المتمثل في البشر ،النباتات و الغابات ،الحيوانات....؛
- الثروات و الموارد المكتشفة و المخزونة من الطاقة المتجددة و النابضة؛

---

[1] نبيلة الحبيتري، رحمة باهادف، **الإستثمار في المنشات المستدامة توجه إستراتيجي نحو دعم التنمية المكانية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار،الجزائر، 2014/2013، ص 7.

[2] مصطفى طلبه، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 455،454.

[3] محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق** ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ، 2013، ص 76.

[4] جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 21،20 نوفمبر 2012، ص 72.

- التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

رابع: البعد التكنولوجي.

يقوم البعد التكنولوجي على العناصر التالية[1]:

- **استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي وأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد ويكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار، فرض العقوبات الاقتصادية، والتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف أو أكفء استهلاك طاقة أقل.
- **الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:** تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر نسبيا في التلوث من شكيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وذات فكرة عالية تتناسب وظروف الدول النامية.
- **الحد من انبعاث الغازات:** وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدولة الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها ونظرا لتعددها سنركز على بعض المؤشرات للتنمية المستدامة.

جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، إذا اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية،

[1] مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 21،22 أكتوبر 2008، ص ص 34،35.

ومؤسسية كما اعتمدت اللجنة إطارا فنيا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات أسمتها مؤشرات القوة الدافعة(الضغط والحالة والاستجابة)[1].

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة وهي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط؛
- مؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة، وهي توفر معلومات عن وضع النظام القائم في اللحظة التي شوهد فيها؛
- مؤشرات الاستجابة، توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من لدن الدولة التي بصدد التنمية.

أولا: المؤشرات الاقتصادية.

ويشمل هذا المؤشر[2]:

1) **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:** و تنقسم إلى:

أ- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** : ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان.

ب- **حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج و يعبر عنه بنسبة مئوية.

ج- **صادرات السلع والخدمات /واردات السلع والخدمات** :ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

2) **تغير أنماط الاستهلاك:** ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

3) **الموارد و الآليات المالية:** ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

أ- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

ب- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

ج- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الملتقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] عدنان داود محمد العذارى، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامي ة** ،دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 173،174 .

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية.

وتتمثل المؤشرات الاجتماعية في[1]:

1) **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

أ- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة؛

ب- **مؤشر الفقر البشري:** بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين) -المعرفة(الأمية) — توفر الوسائل الاقتصادية.

2) **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:** ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

3) **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** ويقاس من خلال:

أ- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛

ب- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

4) **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** و يقاس من خلال:

أ- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

ب-عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة و الخدمات الصحية.

5) **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية :** وتقاس بالنسبة للسكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

ثالثا: المؤشرات البيئية.

وتتضمن مايلي[2]:

1) **إنبعاثات الغازات الدفيئة:**

أ- إنبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون؛

ب- إنبعاثات غاز الميثان؛

ج- استنزاف طبقة الأوزون.

2) **حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمدادها:**

[1] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره ، ص 175.

[2] عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 53،54.

أ- الموارد المتجددة/ السكان؛

ب- استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة.

3)**النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:**

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية؛

ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة؛

ج- استخدام الأسمدة.

4)**مكافحة إزالة الغابات والتصحر:** و يتمثل في:

أ- التغير في مساحات الغابات؛

ب- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

رابع: المؤشرات المؤسسية (الخدمية).

وتتضمن المؤشرات الآتية[1]:

1) الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

2) تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة الخاصة بالاستدامة.

3)الحصول على المعلومات و يقسم على :

- ✓عدد الأجهزة الراديو والتليفزيون واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.
- ✓خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
- ✓الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة للكوارث الطبيعية.

[1] سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية في العراق**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، القاهرة، 2007، ص 28 .

المبحث الثالث: آليات التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تكون متواصلة بسبب قوى خارجية حيث تقوم على العديد من المقومات حيث تحكم هذه الأخيرة ضوابط للحفاظ عليها، فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في المجال العملي البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في العديد من الدول فإن هناك بعض التحديات التي واجهت هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مستويات التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة ثلاث مستويات، الاستدامة القوية، الاستدامة الضعيفة، والاستدامة المنطقية وفي هذا المطلب سنتعرض لهذه المستويات كتالي[1]:

1)الاستدامة القوية:

تكون استدامة التنمية قوية عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية والتي بدورها تمتد لتقع في الدائرة الإيكولوجية(البيئية) وبالتالي فإن تلك النشاطات الاقتصادية ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالموارد المادية والطاقوية، فالاستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي كل على حد فهي تفرض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال ووفقا لهذا الافتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد وأن تستثمر في مجالات الطاقة الأخرى وتطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.

2)الاستدامة الضعيفة:

تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية أي وقوع الحقل الإيكولوجي ومجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الاقتصادية وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد بالإضافة إلى ذلك تفترض الاستدامة الضعيفة للتنمية درجة من الإحلال بين مختلف عناصر رأس المال فهي مبنية على فكرة بسيطة تقوم على أن رأس المال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي على اعتبار أن أنماط رأس المال تعد بدائل لبعضها البعض على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية العالية والموارد المتاحة.

---

[1] طارق راشي، "**الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 16.

الشكل رقم (1): مستويات التنمية المستدامة.

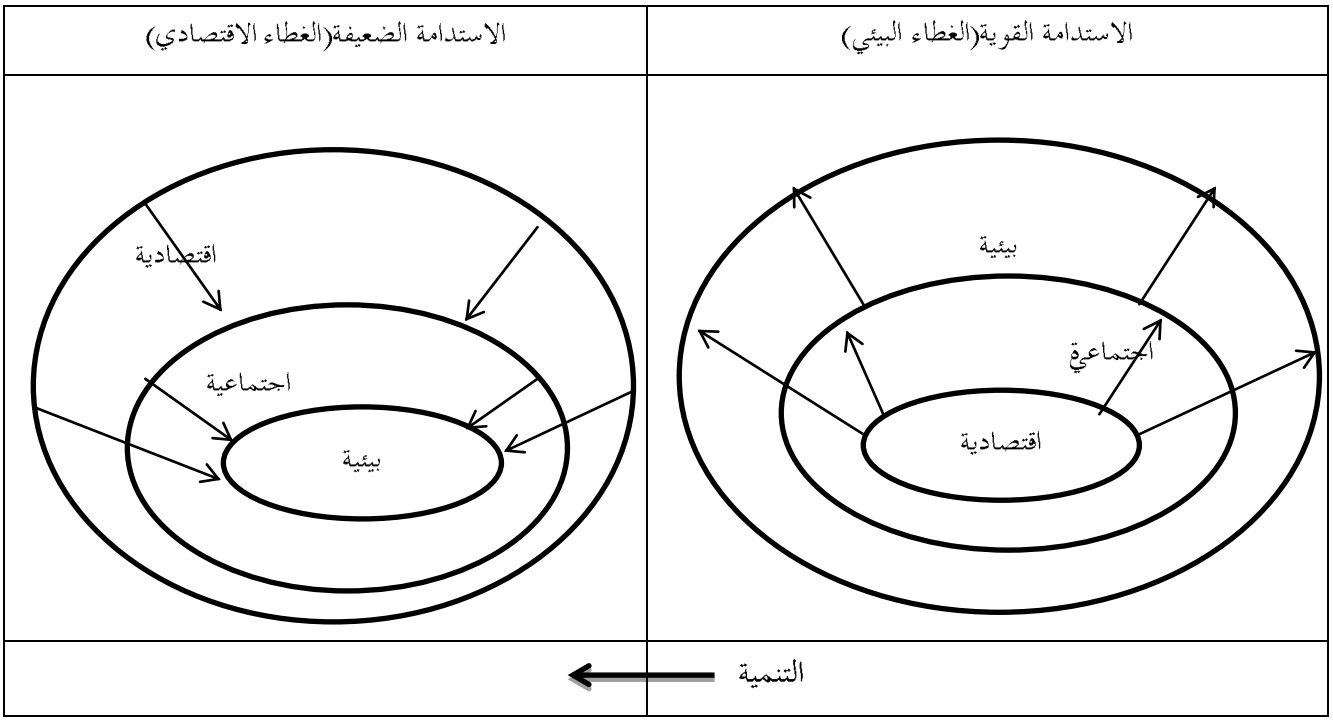

المصدر: طارق راشي،"الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 17.

كما أن هناك مستوى أخر من مستويات التنمية المستدامة ويتمثل في[1]:

3)الاستدامة المنطقية:

يتطلب هذا المستوى من الاستدامة، بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستوى الاهتمام بكل مكون من مكونات رأس المال من طبيعية وبشرية واجتماعية ومن صنع الإنسان يمكن استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الإستثمار في مكون أخر(رأس المال البشري) كذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة لكل مكون من مكونات رأس المال والتي يؤدي تعديها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال.

[1] صالح لخضاري، سليمان كعوان، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، جامعة سكيكدة،الجزائر،يومي 21،22 أكتوبر 2008، ص 117.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة وضوابطها.

ترتكز التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة على دعامات أساسية تسمح لها بالتطور وتحقيق أهدافها إلا أن هذه المقومات تحكمها ضوابط للحفاظ عليها وتدعمها.

أولا: مقومات التنمية المستدامة.

تعتمد التنمية المستدامة على المقومات الرئيسية الآتية[1]:

- **الإنسان:** يعتبر الإنسان محور التنمية المستدامة وينبغي على إستراتيجيات التنمية تحقيق نمو سكاني مستقر ومتلائم مع قدرة النظام البيئي أي لابد أن لا يفوق معدل النمو السكاني معدل توفر خدمات النظام البيئي نظرا للانعكاسات السلبية التي يخلفها النمو السكاني المتزايد، فبالإضافة إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي وخلق ضغط متزايد على الموارد الطبيعية كما ترفع من حجم التلوث وكل ذلك ينجم عنه عرقلة لجهود التنمية.
- **الطبيعة:** فالمحيط الحيوي وهو خزانة الموارد المتجددة والتي يعدُ الإنسان عنصرا رئيسيا من عناصر استهلاك تلك الموارد وإنتاج هذه الأخير متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي وغير متجددة والتي يتطلب الأمر ترشيدها وتنميتها وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة والمستدامة.
- **التقنية:** إن التقنيات الواجب تطويرها هي تقنيات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية ومن أجل تعزيز ذلك يتوجب إيجاد مؤسسات قومية أو دولية تقوم بتقدير الآثار المحتملة للتقنيات الجديدة قبل استخدامها لضمان أن لا يؤدي إنتاجها أو استخدامها إلى الأضرار بالبيئة.

ثانيا: ضوابط التنمية المستدامة.

وضعت عدة ضوابط للحفاظ على المقومات الأساسية للتنمية المستدامة وتدعيمها، ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- **ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية:** حسب الوثيقة الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة الصادرة سنة 1980م، وتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لسنة 1978م وصورتها المعدلة تتمثل هذه الضوابط في المحافظة على العمليات البيئية الرئيسية والتي تعتمد عليها الأحياء كنقاء الماء والهواء، صيانة الموارد الوراثية الموجودة في كائنات العالم وهو التنوع الذي ترتكز عليه برامج تربية الأنواع واستنباط السلالات المحسنة وكذا العمل على تأمين الاستخدام المتواصل لأنواع الكائنات الحية والنظم البيئية وخاصة مصايد الأسماك وغيرها من

[1] تسعديت بوسبعين، "**أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر،2015/2014، ص 45.

[2] تسعديت بوسبعين،المرجع نفسه، ص ص 45،46.

الكائنات البرية وعلى الإنسان مراعاة هذه الضوابط وتثمينها من خلال حماية النظام البيئي والحفاظ على توازنه.

- **ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للمحيط الاجتماعي(التنمية البشرية المستدامة):** يعنى بالتنمية البشرية تلك العملية التي تسعى إلى توسيع خيارات الناس الأساسية والمتمثلة في أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، إن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحسين معيشتهم، وحتى تكون هذه التنمية البشرية مستدامة يجب أن تتضمن سياسات التنمية المتواصلة أهدافا تتصل بالسكان أعدادهم توزيعهم وخصائصهم من أجل تحقيق توازن بين الاحتياجات والموارد وذلك من خلال تحقيق العدل الاجتماعي وخلق فرص متكافئة تمكن المجتمع من المشاركة وبإيجابية في صنع السياسات التي تتعلق بنمط حياتهم والاستثمار المكثف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التربية والتعليم مع الاعتماد على عناصر لإدارة المخاطر البيئية لمواجهة كل التحديات البيئية والبشرية الممكنة.

المطلب الثالث: تحديات و حلول التنمية المستدامة.

تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات التي تحد من قطف ثمارها لصالح البشرية، ولكن هناك بعض الإجراءات او الحلول التي تساهم ولو بصفة جزئية من حدة هذه المعوقات والتي يجب على الدولة المعنية بالتنمية المستدامة إتباعها، وسنتطرق لهذه الحلول في هذا المطالب.

أولا: تحديات التنمية المستدامة.

تتمثل هذه التحديات في[1]:

✓ الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل والتنمية الطبيعية و البشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية؛

✓ الديون التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع؛

[1] هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمم المتحدة** دار كنوز المعرفة، عمان،2015،ص 195.

✓ التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية؛

✓ الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى و منع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه؛

✓ تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛

✓ نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا؛

✓ عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ثانيا: حلول مقترحة لتحديات التنمية المستدامة.

من أجل القضاء المشكلات والعراقيل التي تواجه التنمية المستدامة يجب إتباع الأتي[1]:

✓ الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب لتسير الاستثمارات المحلية؛

✓ توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة التي تتوافق مع متطلباته وتخصصاته المهنية؛

✓ تخطيط وتسير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة؛

✓ التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة خاصة الكهرباء والتركيز على الطاقات المتجددة خصوصا منها الطاقة الشمسية لتخفيض الضغط على المناطق المحرومة وما تتحمله من أعباء وتكاليف جراء صعوبة المنطقة والاستفادة من مضمون التنمية المحلية المستدامة؛

✓ إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المستدامة المتعارف عليها؛

[1] عمر شريف، **الطاقة الشمسية و حماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، الجزائر، يومي 21،22 أكتوبر 2008، ص ص 230،231.

✓ صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة؛

✓ لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

تعتبر التنمية المستدامة كقضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية بيئية يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة وتعمل هذه التنمية أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد وترشيد استعمالاتها، فمن هنا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر متزامن ومتوازي مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

الفصل الثاني

الإطارالنظري للاستثمار السياحي

تمهيد:

تعد السياحة اليوم من أكثر الصناعات نموا في العالم، فهي تحظى باهتمام الكثير من الدول لما توفره من موارد وعوائد مالية معتبرة، تساهم في إحداث استثمارات مختلفة تعمل على جذب عدد كبير من السياح ما ينعكس على الدولة و على الاقتصاد ككل، وذلك برفع المخزون من العملة الصعبة و زيادة فرص العمل، فقد أصبح الاستثمار في القطاع السياحي من اكبر الإمكانيات الداعمة للقطاع الاقتصادي و الاجتماعي.

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار.

يعد الاستثمار أهم العناصر التي تدفع عجلة النمو والتطور لدولة، وتحقيق عوائد مالية تكفي لتغطية التكاليف وزيادة تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات في مختلف المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية، وهذا ما ينتج عنه انسجام القرارات السياسية مع القوانين الموضوعة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار.

للاستثمار مفاهيم عديدة ومتنوعة، مما يبدي أهميته في مختلف المجالات وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأهميته.

أولا: مفهوم الاستثمار.

يقصد بالاستثمار"توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم"[1].

ويعرف كذلك على أنه:" أي استعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الاستعمال "[2].

وهناك من يعرفه على أنه:" التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"[3].

ويعرف كذلك على أنه[4]:

"توظيف أموال في أصل معين أو عدد من الأصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فردا كان أم مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية يحقق له مردود معين يتمثل بالعائد المطلوب من قبل ذلك المستثمر وذلك من أجل تعويضه عن :

-الوقت الذي تم فيه توظيف تلك الأموال.

- معدل التضخم المتوقع .

---

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2009، ص 29.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص16.

[3] حمد عيسى خلفان، **إدارة الاستثمار المحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص47.

[4] مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة الاستثمار المحافظ الاستثمارية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 11.

– عدم التأكد .

وهناك من يعرفه على أنه :"ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد يسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي "[1].

ومما سبق يمكن القول أنه استخدام الأموال والمدخرات لتكوين استثمارات بهدف تحقيق أرباح وعوائد.

ثانيا: أهمية الاستثمار.

تتمثل أهمية الاستثمار في ما يلي[2]:

✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم من الموارد المتاحة؛

✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛

✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف؛

✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع؛

✓ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع آخر وتحد أيضا من خروج القطاع الأجنبي كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كموارد الخام والموارد الطبيعية؛

✓ مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة؛

[1] كامل آل شبيب دريد، **الاستثمار و المحافظ الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17.

[2] مروان شموط، كنجوع بدو كنجو، **أسس الاستثمار**، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008، ص 10.

✓ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة؛

✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لايعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الاستثمار.

يعتبر الاستثمار من أهم المجالات التي تدعم القطاع الاقتصادي وذلك لما يتمتع به هذا المجال من خصائص ومبادئ تخدم جميع الفئات .

أولا: خصائص الاستثمار.

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي[1]:

1. تكاليف الاستثمار.

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ. **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابة، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، وتكاليف التجارب وإجراء الدوريات التدريبية.

ب. تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، مثل: تكاليف النقل، التأمين وغيرها.

2. التدفقات النقدية.

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى الحياة الاستثمارية، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

3. مدة حياة المشروع.

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

[1] منصور الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 20،21.

4.القيمة المتبقية.

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

ثانيا: مبادئ الاستثمار.

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة، لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ للاستثمار وهي كمايلي[1]:

1.مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لدية من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفترض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة.

2. مبدأ المقارنة:

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

3. مبدأ الملائمة:

يطبق هذا المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار، والتي يكشفها التحليل الجهوي أو الأساسي وهي:

أ- معدل العائد على الاستثمار؛

ب-درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار؛

ج- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وإدارة الاستثمار.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص 28،29.

4. مبدأ التنويع:

يلجأ المستثمر إلى تنويع استثماراته للحد من المخاطر الاستثمارية.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار والعوامل المشجعة عليه.

ينقسم الاستثمار إلى العديد من الأنواع وذلك باختلاف الزمان والمكان، وبذلك فهناك العديد من العوامل التي تشجع على قيام مختلف الاستثمارات باختلاف أنواعها.

أولا: أنواع الاستثمار.

للاستثمار أنواع كثيرة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن بين هذه الأنواع سوف نتطرق إلى مايلي:

1. من حيث النوع: وتنقسم إلى[1]:

- **الاستثمار الحقيقي:** يضم كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناء الآلات.
- **الاستثمار الظاهري:** فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأسهم والسندات.

2. من حيث الجهة القائمة بالاستثمار: وفق هذا التخصص تنقسم الاستثمارات إلى:

- **الاستثمار الخاص:** يمكن أن يكون بشكل معدات أو مباني أوغيرها من الأشكال المالية ويكون وراء الاستثمار في هذا المجال الربح بالدرجة الأولى[2].
- **الاستثمارات الحكومية:** تتعلق بالاستثمارات العامة[3].
- **الاستثمارات المختلطة:** تقوم على مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مشروعات استثمارية معينة[4].

3. من حيث المحل الجغرافي:

- **الاستثمارات الخارجية:** وهي كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل[5].

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 170.

[2] ثامر علوان، **تقيم قرارات الإستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 17.

[3] محمد عدنان بن الضيف، **مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، 2013،ص 29.

[4] محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[5] فريد النجار، **الإستثمار الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة، 2000، ص 23.

- **الاستثمارات المحلية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية[1].

ثانيا: العوامل المشجعة على الاستثمار.

عرف الاستثمار العديد من العوامل المشجعة له ويمكن التطرق لها في مايلي[2]:

1- السياسة الاقتصادية الملائمة:

يجب إن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها، حيث أن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسيع في المشاريع ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمارات لا يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتِمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

1. إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
2. تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
3. تطوير إجراءات التسليف و الإقراض، وتخفيض الفوائد على القروض، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛
4. حرية دخول وخروج رأس المال ونقل الملكية.

2- البنية التحتية اللازمة للاستثمار:

وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفير الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات، إن نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار مناسبة، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، تندرج تحت البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم و الأوراق المالية.

3- بنية إدارية مناسبة:

يجب أن تكون البنية الإدارية للاستثمار مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس و الترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة

[1] محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] شقيري نوري موسى، وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار اليسرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص – ص 20-22.

4- ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض:

إن انسجام القوانين ووضوحها وعدم تناقضها واختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تشعبها تشجع على الاستثمار.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار ومخاطره.

للاستثمار أهداف عدة يسعى المستثمرون إلى تحقيقها من أجل كسب العوائد المرادة، ولكن هناك العديد من المخاطر التي تواجه هذه الاستثمارات يجب تخطيها أو إيجاد حلول لمعالجتها للوصول للأهداف المرجوة.

أولا: أهداف الاستثمار.

تتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي[1]:

- **تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول** : يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر ومضافا إليها العائد المحصل؛

- **تحقيق أكبر دخل جاري**: يركز المستثمر اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النضر عن الاعتبارات الأخرى؛

- **حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم** : إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة؛

- **تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة**: يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطيئها؛

-**حماية الدخول من الضرائب** : يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثمار هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوصيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلي شرائح ضريبية عالية.

ثانيا: مخاطر الاستثمار.

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر بالإضافة إلى العائد المتوقع، ومما أن لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه

[1] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى،2011،ص 13.

أيضا لكل نوع من الأنواع الاستثمار مخاطرة ولكن هذه المخاطر قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.وعادة تقسم المخاطر إلى قسمين هما[1]:

1. المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية.....إلخ.

ومثل هذه العوامل لاترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع عندما تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

2. مخاطر غير نظامية:

وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية ومثل هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر وعموما يمكن أن نعدد من مخاطر الاستثمار مايلي:

- **مخاطر العمل:** وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تحقق أهداف الاستثمار؛
- **مخاطر السوق** : وهي المخاطر التي تنتج عن التغيير العكس في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائد لها نتيجة تقلب أوضاع السوق؛
- **مخاطر السعر:** وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجال قصيرة؛
- **مخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار** :الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية؛
- **المخاطرة المالية:** وهي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة؛
- **المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية** : وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي تؤثر على مجالات الاستثمار.

[1] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار البداية للنشر و التوزيع، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص- ص 16-18.

المبحث الثاني: عموميات حول السياحة.

تطورت السياحة مع تطور المجتمعات، ولقد ساعدت عدة عوامل على إظهارها خلال مراحلها الأولى، وعوامل أخرى أكثر تطورا ساهمت بإبرازها في الحاضر خاصة بعد ظهور المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم السياحة.

عرفت السياحة العديد من التطورات خلال فترات مختلفة من الزمن ساعدت على تطور مفهومها وفي مايلي سوف نتطرق نشأة السياحة و العديد من المفاهيم المختلفة.

أولا:نشأة السياحة.

بدأ ظهور السياحة منذ نشوء الإنسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها ومظهرها وأهدافها ووسائلها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة مثل البحث عن الطعام والشراب أو المسكن أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي.

لم تعد السياحة في يوميا هذا مجرد نشاط ترفيهي وتسلية للإنسان بل تعتبر صناعة لها أبعادها وأهدافها في المساهمة في الدخل القومي والاقتصادي الو طني ولها تأثير كبير على تثقيف المواطنين.

ما من صناعة في العالم لاقت الرواج والانتشار مثلما لاقت صناعة السياحة في السنوات الأخيرة وأصبحت بعض الدول السياحية في العالم تحقق دخل محترم من السياحة وأصبح هذا الدخل هو شريان الحياة في بعض الدول[1].

- وقد مرة السياحة في تطورها بثلاث حقب زمنية على النحو التالي[2]:

– الحقبة الأولى:

➢ مكانها الزمني يبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840 م؛

➢ وسيلة الانتقال التي كانت متاحة للإنسان في هذه المرحلة هي الوسيلة البدائية من انقال على قدميه او باستعمال دواب الحمل(الحمار،الحصان،الجمل)، بالإضافة الى السفن الشراعية الصغيرة والقوارب؛

➢ وكان أهداف انتقال البشر في هذه الحقبة هي:

انتقال رجال أعمال والتجار إلى الأسواق الجديدة سواء في داخل دولهم أو الى الدول المجاورة بغرض التجار ة والعمل من أجل بيع منتجاتهم البدائية؛

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 11.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2000، ص–ص ، 15-17.

- انتقال أعداد كبيرة نسبيا إلى المعالم الدينية للأديان المختلفة (مثل الحج)؛
- سفر الأغنياء للأماكن الإستشفائية بالعالم (كالحمامات المعدنية)؛
- سفر الأغنياء كذلك لتمتع بالطبيعة الساحرة والجو المناسب.

– الحقبة الثانية: من 1840 – 1914:

- زاد فيها انتقال البشر نتيجة لاختراع القطار والسيارة وتطور سعة وسرعة هذه المركبات وتطور وسائل النقل البحري إلى السفن الكبيرة العملاقة وبدئ تنظيم عمليات انتقال البشر؛
- بدأ قيام بعض الأفراد باستثمار واستغلال ظواهر انتقال البشر التي زادت بتنظيم رحلات جماعية لهم، وكان أول من برز في هذا المضمار (توماس كوك الإنجليزي)، وقد نظم رحلات جماعية بالقطار داخل إنجلترا والدول الأوروبية ونظم رحلات بحرية إلى أمريكا.

وبهذه الرحلات بدأت المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة حيث قام منظم الرحلة بمسؤولية تدبير وسائل السفر البرية والبحرية والانتقال من دولة لأخرى وتدبير وسائل الإقامة والنقل داخل الدولة التي تتم زيارتها.

–الحقبة الثالثة: من 1914 حتى الآن:

- كان تحديد هذه الحقبة بسبب اختراع الطائرة، والتي بدأ استعمالها في الأغراض الحربية في الحرب العالمية الأولى التي بدأت سنة 1914 وانتهت 1919م؛
- بدخول الطائرة في مجال النقل المدني وخاصة بعد تطور سرعتها ووسائل الأمان بها أصبح لها الدور الأول في السياحة؛
- ظهر في الدول المتقدمة علماء ومتخصصون في النشاط السياحي وأخضع هذا النشاط للعلم والدراسة خصصوا له الكليات والمعاهد والجامعات لدراسات السياحية والفندقية، وبدأ وضع إطار علمي للسياحة بعد أن أصبحت سياحة وعلم.

ثانيا: مفهوم السياحة.

السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ظهرت بشكل مواز لنمو المجتمعات الصناعية لذى عرفت العديدة من التعاريف. وقد ذكرت حتى في القرآن الكريم:

وقال الله تعالى:

" **فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ** "– التوبة 2–

وقوله تعالى في نفس الصورة:

"التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ " – التوبة 112–

والمراد بالسياحة في هذه الآيات السفر في القربات كالحج والعمرة والجهاد أو التجول في الأرض لتعبد والتدبر والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه.

والسياحة في المدلول اللغوي يقال ساح الماء أي سال، وساح فلان في الأرض أي ذهب للتعبد، وللسياحة معنيان أساسيان ففي المعنى الأول تكون السياحة أما مسيرة اعتبار في آيات الله، وإما مسيرة استثمار من الذين يضربون في الأرض، وفي المعنى الثاني السياحة هي الصيام فالسياحة تخرج السائح عما ألفه من أهله ووطنه والصيام يخرج الصائم عما ألفه منة عادات وشهوات وغيرها ، ولعل أفضلها أن السياحة هي الاعتبار (لأخذ العبرة)[1].

- هي عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشات الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح الزائرين[2].
- عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من اجل الاستمتاع بوقته الفراغ والإجازة أو أغراض أخرى مثل الأعمال وممارسة المهنة وأية أغراض سياحية أخرى ، ويقصد بلفظ الزيارة الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد وأماكن العمل سواء داخل نفس البلد أو خارجها[3].
- كما رأى شراتنهو (1910) بأنها :التفاعلات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن وصول زوار من خارج الدولة إلى إقليم أو دولة أخرى بعيدة عن موطنهم الأصلي، وهذه الدولة توفر لهم الخدمات المختلفة التي يحتاجونها خلال إقامتهم، وتساهم هذه الخدمات في إشباع رغباته المختلفة[4].

وكتعريف شامل للسياحة نستطيع القول بأنها: ظاهرة اجتماعية ونشاط إنساني تقوم على التنقل الأشخاص من مكان إلى آخر، سواء كان المكان داخل البلد أو خارجه بغية إشباع الرغبات.

---

[1] علي فلاح الزعبي، **التسويق السياحي والفندقي**، دار الميسرة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013، ص 85.

[2] حميد الطائي، **أصول السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 20.

[3] محمد البناء **اقتصاديات الساحة والفندقة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 33.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، **أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، دار صفا لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 23.

المطلب الثاني: أهمية السياحة وخصائصها.

نتيجة للأهمية المتزايدة للسياحة كقطاع اقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعتبر أمرا هاما لضمان نمو هذا القطاع وتحقيق الكفاءة يتطلب أساليب علمية لضمان استخدام الموارد اللازمة لنمو القطاع حيث تتطلب الأساليب السياحية خصائص وأركان تقوم عليها تنبع من أهميتها.

أولا: أهمية السياحة.

السياحة ظاهرة سلوكية وإنسانية عامة وقد أصبحت من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها[1]:

1) الأهمية الاقتصادية:

أصبحت السياحة في كثير في كثير من دول العالم تمثل قطاعا اقتصاديا رئيسيا يعمل على ضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية ويوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية التاريخية المتاحة الكامنة ويوظفها بشكل جيد لخدمة الاقتصاد والمجتمع.

2) الأهمية الحضارية والثقافية:

تتمثل هذه الأهمية في انتشار ثقافات الشعوب وحاضرات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة كذلك تعمل السياحة على زيادة معرفة شعوب الأرض يبعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم بالإضافة إلى أن السياحة تمكن من سبر أغوار ماضي الشعوب والتعرف على تاريخها وهذا بدوره يؤدي إلى حماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب ويزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينها.

3) الأهمية البيئية والعمرانية:

تمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد المعطيات الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تعمل النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة ولا يسبب أي مشاكل أو أثار بيئية سالبة بالإضافة إلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الإجمالي للمعطيات سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها.

[1] عثمان محمد غنيم، بنيتا نيل سعيد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 22،21.

ثانيا: خصائص السياحة.

لسياحة العديد من الخصائص المتنوعة والمختلفة أهمها[1]:

1. إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي " الموارد السياحية الطبيعية التاريخية الأثرية " لا تباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائد بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الوارد السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات:

أ- توفر الهياكل الأساسية " القاعدية ": كشبكات النقل، الخدمات المرفقية " المياه والكهرباء"، وسائل الاتصال، توفر الأمن والاستقرار.

ب- توفر المنشآت الإقامة: الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية " المخيمات، القرى السياحة".

ج- توفير النقل: البري، الجوي، البحري.

د- توفير المنشآت السياحية الترويجية: كمرافق اللهو والتسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية.

2. إن المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، وتوفر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع.

فالسائحون يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات منها التي لاتبيعها المنشآت السياحية كالإقامة، الإطعام، النقل....ومنها ما يتعلق بالتي لا تبيعها المنشآت الأخرى في البلد المضيف وهذه المنتجات تتكامل مع بعضها البعض بحيث لو انخفض المستوى السياحي، وتأثيرات العناصر أثرت في القطاعات الأخرى.

3. إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة من عدم الاستقرار لأنه يتعلق بتأثيرات من القوة الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل.

المطلب الثالث: أنواع ومقومات السياحة وأهدافها.

لسياحة أنواع وأنماط عديدة نظرا لأهميتها وتنوع الفآت العمرية والرغبات المختلفة واختلاف الأذواق. وسوف نتعرف فيما يلي على الأنماط والأنواع التي تقوم عليها السياحة بالا ضافة إلى مقوماتها وأهدافها.

[1] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، ألفا للوثائق، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 49، 50.

أولا: أنواع وأنماط السياحة.

لسياحة العديد من الأنماط والأنواع التي تختلف وتتعدد.

1- وفقا للعرض :

تنقسم السياحة وفقا للعرض إلى مايلي[1]:

أ.**السياحة الثقافية** : يقصد بها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني على غرار المعالم التاريخية والدينية او تراث روحي على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحلية.

ب.**السياحة الترفيهية** : يتمثل الدافع الأساسي ورائها في رغبة الشخص في الاستمتاع والترفيه عن النفس فهذا النمط من السياحة يتضمن ممارسة الهوايات المختلفة على غرار الصيد، الغوص في البحار، كما يتضمن زيارة المناطق الجبلية والصحراوية وشواطئ البحر.

ج.**السياحة العلاجية** : عرفها الاتجاه العلمي للسياحة أنها تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للدولة وبشكل خاص المياه المعدية والمناخ.

د.**السياحة الرياضية** : تعد السياحة الرياضية من أهم أنواع السياحة لما توفره من إيرادات هامة إلى جانب التعريف بمختلف أشكال السياحة الأخرى وباقي القطاعات الأخرى في الدول المصدرة لهذا النوع من النوع السياحة وتعتمد على مجموعة من النشاطات الرياضية على غرار أنشطة سباق السيارات، التزحلق على الثلوج وغيرها من الأنشطة الرياضية.

2- وفقا للعدد :

تبعا لعدد الأشخاص السياحة كمايلي[2] :

أ. **سياحة فردية** : وتتضمن سفر شخص واحد أو اثنين أو عائلة.

ب. **سياحة جماعية** : وهي عادة ما تعني سفر عدة أشخاص يربط بينهم رباط معين(جماعة، شركة، نقابة، وزارة، رحلة تنضمها إحدى شركات السياحة).

---

[1] نبيل بوفليح، محمد تقرورت، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا** ، حالة الجزائر،تونس، المغرب"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، يومي 11،12 ماي2010، ص 3.

[2] محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، 2009، ص 48.

3- وفقا لفترة الإقامة :

كما تقسم السياحة وفقا لفترة الإقامة كمايلي[1] :

أ. **سياحة أيام :** تتراوح مدة هذا النوع من السياحة بين يوم وأسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج منظم ومعد مسبقا.

ب. **سياحة موسمية** : ترتبط السياحة الموسمية ببرنامج معين، وقد تطرق القران لها بقوله تعالى :" **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2)**" – قريش –

ج. **سياحة عابرة :** وهذه السياحة لا يخطط لها ولا تتمتع بتنظيم مسبق، حيث تحدث بصورة فجائية، وتحدث عادة عند انتقال السواح برا بالباصات أو جوا بالطائرات.

4- وفقا للنطاق الجغرافي :

وتقسم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي إلى 3 أقسام هي كالأتي[2]:

أ. **السياحة الإقليمية** :هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب شرق أسيا، وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة.

ب.**السياحة الداخلية** :ونعني بها تلك الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم.

ج.**السياحة الدولية** :هي الحركة أو النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدولة والقارات المختلفة.

5- وفقا للعمر:

تنقسم السياحة وفق هذا النمط إلى[3]:

أ.**سياحة الطلائع**: تشمل هذه السياحة الفئات العمرية 7-14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها إكساب الأطفال المعارف والمهارات السلوكية وتقوم المدارس والجمعيات الخيرية بالتنسيق مع شركات السياحة لتنظيم رحلات استكشافية أو رحلات السباحة.

ب.**سياحة الشباب**: وتستهدف هذه السياحة الفئة العمرية بين 15-21 سنة التي تمتاز بالبحث عن الحياة الاجتماعية والآثار والاعتماد على النفس والاختلاط بالآخرين.

---

[1] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 92،93.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص – ص 49 -57.

[3] محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 93،94.

ج.**سياحة الناضجين:** وتستهدف هذه السياحة الفئة العمرية من 35-55 سنة ودافع هذه الفئة هو الاسترخاء أو الهروب من جو العمل الروتيني والاستمتاع بالوقت.

د.**سياحة المتقاعدين:** وهي سياحة تقليدية يشارك فيها كبار السن والمتقاعدين حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلات خاصة لهذه الفئة قد تكون بحرية أو جوية تكون وجهتها المناطق الأثرية والتاريخية.

6-**وفقا للجنسية:** و تتمثل في[1]:

أ.**سياحة الأجانب:** تتفاوت رغبات وأذواق السياح باختلاف جنسياتهم وعاداتهم وتقاليدهم فكل جنسية لها طريقة خاصة في الحياة لذا تقوم إدارات التسويق في الشركات السياحية بدراسة احتياجات ورغبات السياح وفقا لجنسياتهم ليتم تنظيم برامج سياحية خاصة تتوافق مع المعطيات الناتجة عن هذه الدراسة.

ب.**سياحة المغتربين:** تشابه سياحة المغتربين كثيرا السياحة الاجتماعية والسياحة الإقليمية إلا أنها تتمحور حول المهاجرين من وطنهم للعمل في الخارج.

ج.**سياحة المواطنين:** وهي تشابه كثيرا السياحة الداخلية، لكنها تهتم بتشجيع مواطني الدولة على السياحة داخل الوطن.

الشكل رقم(02): أنماط وأنواع السياحة

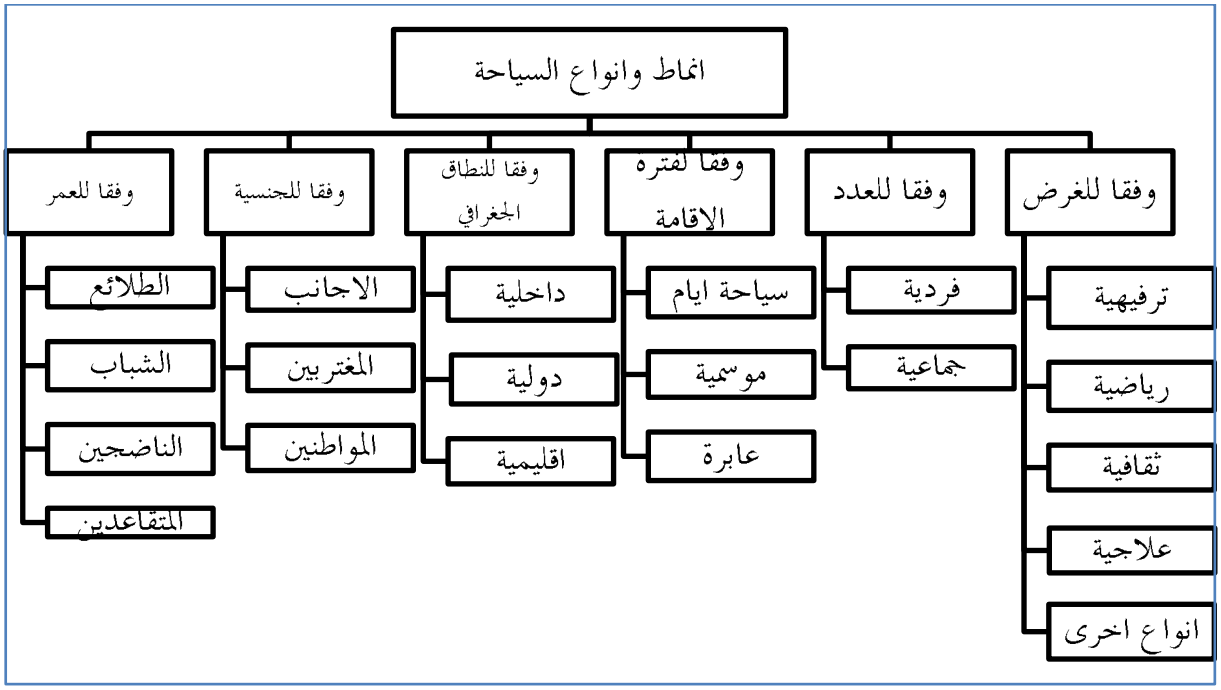

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، 2009، ص-ص48-57.

[1]محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 96، 97.

ثانيا: مقومات السياحة.

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكرها فيما يلي[1]:

- **المقومات الطبيعية:** وتتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية....إلخ، أي كل مظاهر جذب السواح؛
- **المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار، العالم، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة والثقافات والعادات لدى السكان؛
- **المقومات المالية والخدمة :** وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية كالمطارات النقل البري والجوي ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران.....ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الفنادق، مراكز الترفيهية والتسلية؛

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

ثالث أهداف السياحة.

إن هدف السياحة هو الحصول على إشباع وإمتاع وإسعاد ورضا السائح فإنها لا تزال موردا جوهريا للدخل القومي وأداة استثمار القدرات البشرية وغير البشرية وأداة استغلال الطاقات الإيوائية المتاحة، فضلا عن ما تحققه من تواصل فكري بين الشعوب باختلاف سكان دول العالم ومقاصدها السياحية.

تتمثل أهداف السياحة في أهداف نوعية وأخرى كمية وهي كتالي[2]:

1. الأهداف النوعية:

تمثلت الأهداف النوعية التي تراها الدولة ضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

✓ تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السواح وبتالي إدخال العملة الصعبة؛

---

[1] نوال هاني، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية** مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013، ص 74.

[2] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة** ، مكتبة المجمع العربي لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 33،32.

- ✓ تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسواح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- ✓ إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية للدولة في الخارج وإدخال المنتوجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية؛
- ✓ تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للمواطنين الراغبين في السياحة بأنواعها؛
- ✓ تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة؛
- ✓ مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي ؛
- ✓ المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق للدولة؛
- ✓ المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه؛
- ✓ تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق كالشراكة في التسيير.

2. الأهداف الكمية:

لاشك أن الوصول إلى الأهداف النوعية السابقة لا يمكن تحقيقه دون وجود عوامل مساعدة لهذا يتم تحديد أهداف كمية تتمثل أهميتها فيما يلي:

- ✓ زيادة طاقة الإيواء السياحي؛
- ✓ زيادة حجم الاستثمار السياحي؛
- ✓ زيادة التدفقات السياحية؛
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة؛
- ✓ زيادة إيرادات العملة الصعبة.

المطلب الرابع: دوافع وعقبات السياحة.

نظرا لأهمية مجال السياحة وسعي إلى الرقي به فهناك عدد من الدوافع لتحقيق الأهداف المسطرة. إلا أنه يواجه كغيره من المجالات الأخرى عقبات تعرقل مسار وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الدوافع والعقبات.

أولا: دوافع السياحة.

لاقت دوافع السياحة اهتماما حديثا من طرف علماء النفس والتسويق السياحي، ومن خلال ذلك يتفق الكثيرون من دارسي السياحة على تصنيف هذه الدوافع كمايلي[1]:

[1] حمزة دراركة، وآخرون، **مبادئ السياحة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص – ص 53 – 58.

1. دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية:

- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية؛

- مشاهدة بعض الأحداث المهمة في العالم أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض؛

- الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافتهم ونمط حياتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية واكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم والثقافية؛

- معرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي أي التعرف على حقيقة ما يدور من أخبار مثل:مشاهدة انطلاق المركبات الفضائية....إلخ؛

- الرغبة في معرفة الأماكن والحضارية الأخرى.

2. دوافع دينية:

- كثيرا من أهل العقائد وإتباع الديانات المختلفة يسافرون لزيارة الأماكن المقدسة والدينية؛

- فالمسلمون يقدمون من كل بقاع العالم للحج والعمرة وزيارة المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة، وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابا.....؛

- الهندوس والبوذيون يزورون المعابد الدينية.

3. دوافع الراحة والاستجمام والترفيه:

سفر بعض الناس بهدف تحقيق أكبر قدر من المتعة والترفيه قد لا تتوفر لهم في مناطقهم، كزيارة المنتزهات والبحيرات والشواطئ...، يحقق قدرا أكبر من المتعة لسائح.

4. دوافع اجتماعية:

- وتشمل الرغبة في توسيع دائرة المعارف والصداقة أو زيارة القرية أو وطن الأجداد؛

- الرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعا معينا لديهم؛

- الهروب من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة.

5. دوافع صحية:

- الابتعاد عن الجو البارد والثلوج والتوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار والتوجه إلى أماكن باردة وخاصة بالنسبة لكبار السن و المرضى؛

- السفر لأغراض العلاج والمداواة مثل زيارة المصحات والمستشفيات(مرضى الربو...)؛

- السفر لغرض النقاهة والاسترخاء أو لغرض الراحة النفسية.

6. دوافع اقتصادية:

- انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار؛

- فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل؛

- السفر بغرض الحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

الشكل رقم(3) يوضح دوافع السياحة.

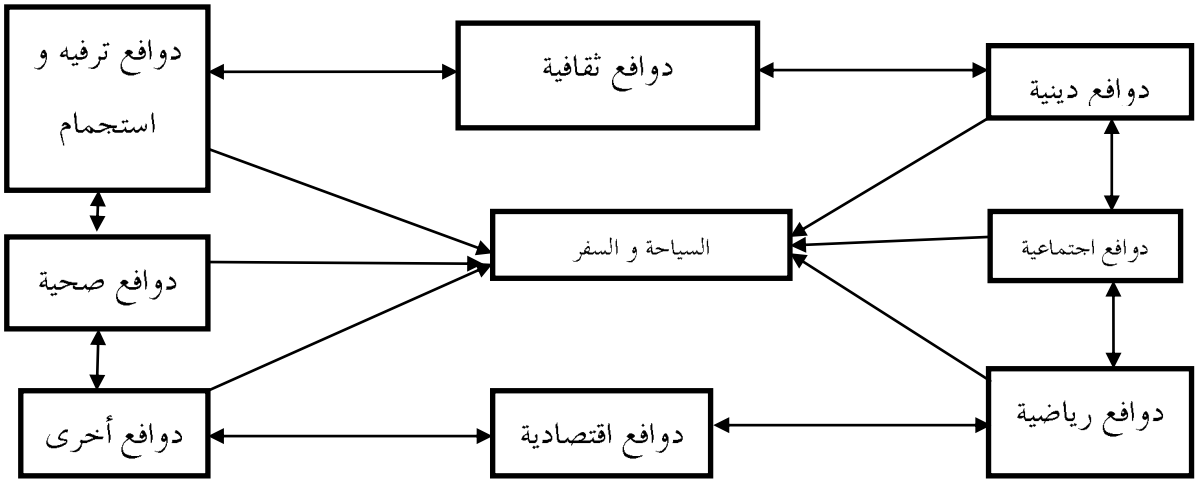

المصدر:حمزة عبد الحليم دراركة و آخرون، مبادئ السياحة، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2016، ص 58.

ثانيا: عقبات السياحة.

هناك العديد من الأسباب التي تعوق السياحة سواء الخاصة بالسائح أو بالمقومات السياحية، وقد تؤدي تلك العوائق إلى عدم السفر على نطاق أوسع أو عدم السفر على الإطلاق ومن تلك العوائق أو العقبات مايلي[1]:

1- **التكلفة، النفقات:**هي من أهم المعوقات التي تنتمي السياحة، وذلك لأن محدودية الموارد المالية تعوق من السفر وجعله مكلفا لشريحة من الناس، حتى أن بعض الدراسات تشير إلى 62% من مجتمع الدراسة الذي أجريت عليهم يرون أن النفقات هي السبب لعدم قيامهم برحلات سياحية سواء داخل الوطن أو خارجه؛

2- **عدم وجود الوقت** :وذلك بأن لايتمكن فئة من أخذ فسحة أو السفر والاستجمام بسب أعمالهم ووظائفهم؛

[1] هباس رجاء البحري، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 40، 41.

3- **القيود الصحية:** إن اعتلال الصحة والمعوقات الجسمانية تجعل كثيرا من الناس خاصة كبار السن يبقون في منازلهم أو الوطن دون التفكير في السياحة؛

4- **الأوضاع الأسرية:** إن البدء في تكوين أسرة، وخاصة عندما يكون هناك أطفال صغار، مما يسببونه من متاعب في السفر، مما يثقل كاهل الأسرة في قضية المتابعة لهم أثناء السفر، ويؤدي ذلك إلى بقائهم في الوطن؛

5- **وجود نوع من عدم الأمان:** وهي ما يثار حول مناطق من دول العالم وخاصة ما يوجد فيها انتشار أوبئة أو حروب أو ما يقع من حوادث الطيران أو غير ذلك، وفي الحقبة الأخيرة أقام الإرهاب شبحه أمام الناس مما يشكل مانعا من السفر.

المبحث الثالث: الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

تمثل السياحة الدولية في ظل العولمة إحدى الرهانات الأساسية بين البلدان ذات الطابع السياحي وبين مختلف المتعاملين الإقتصادين، وهذا ما يدفع إلى تنويع والانفتاح في الاستثمارات السياحية المختلفة، فهي من أهم مقومات الجذب السياحي الذي يحقق تنمية سياحية مستدامة.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية الاستثمار السياحي ومحدداته.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلي المفاهيم المختلفة للاستثمار السياحي، بالإضافة إلى أهميته ومحدداته .

أولا: مفهوم الاستثمار السياحي.

تعددت تعاريف الاستثمار السياحي واختلفت،وسنتطرق فيمايلي أهم هذه التعريفات:

هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري ،بغية زيادة طاقة البلد السياحية ،مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية ،والبنى الإرتكازية التي تدعم السياحة[1].

قد عرفت المنظمة العالمية للسياحة التنمية الاستثمارية للسياحة كمايلي:

التنمية الاستثمارية للسياحة هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على البيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل وتهدف التنمية الاستثمارية إلى تحقيق إدارة ناجحة ملائمة للموارد الطبيعية بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[2].

يتمثل في مجموع ما ينفق في ميدان السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية وموجهة لهذا القطاع ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة كما ان تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[3].

---

[1] إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 134.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 122.

[3] نبيل بوفليح، محمد تقروت، مرجع سبق ذكره، ص 6.

كما ان الاستثمار السياحي يعد من احد مقومات الجذب السياحي، حيث يعتمد على عوامل عديدة منها:الموقع الاستراتيجي للدولة، والاستقرار السياحي والاقتصادي الموجه الى السوق الحرة، والقوانين والتشريعات والأنظمة وما يصاحبها من الحوافز والإعفاءات، ووجود المناطق الحرة والمدن السياحية والصناعية، والصناعات التقليدية، ووجود مصادر بشرية منافسة ومؤهلة، والاتصالات، ونوعية حياة عالية للسكان، وتعاني الدول العربية ضعفا في الاستثمار السياحي، وذلك لضعف وإهمال الخدمات في القواقع السياحية[1].

وعليه كتعريف شامل يمكن القول أن الاستثمار السياحي هو من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية و تأهيل اليد العاملة الفنية، و ذلك بتنويع و إدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، هذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية، و زيادة التوسع في المناطق السياحية.

ثانيا: أهمية الاستثمار السياحي.

للاستثمار السياحي أهمية بالغة في كل المجالات نذكر منها[2] :

– يمكن للإنسان العادي إن يدرك أهمية الاستثمار السياحي من خلال المنافع التي يحصل عليها من جراء إتمام عمليات الاستثمار السياحي في المنطقة أو المحافظة أو الدولة التي يعيش فيها، كما تتعاظم أهمية ذلك، كما كانت المنافع تعود على المواطن العادي بشكل مباشر، وتؤثر في المستوى المعيشي له ولإفراد عائلته، وإما المتخصصون من الدارسين والمهنيين، فان إدراكهم لأهمية وجود عملية الاستثمار السياحي في منطقة ما، تكون أكثر سهولة نتيجة لوعيهم التام بالتأثير المباشر لهذه الاستثمارات في الأفراد العاملين في المؤسسات والمشروعات الاستثمارية، أو في المجتمع المحيط بها، أو الاقتصاد الوطني بشكل عام؛

– ويشير الخبراء إلى إن مشروعات الاستثمار في الموارد السياحية بمختلف إشكالها تعد احد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال الأزمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة، فالإنفاق الاستثماري السياحي هو إنفاق شديد الفعالية وقوي التأثير في كل من الناتج المحلي بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري على المشروعات السياحية ليس فقط إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي و إنما تسهم في خلق المزيد من فرص العمل أيضا وتوفير الموارد بالنقد الأجنبي وتعزيز ميزان المعاملات التجارية؛

---

[1] خليف مصطفى غرايبية، **السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 90.

[2] مصطفى أحمد السيد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2004، ص –ص 16-18.

– لذلك ولما كان حجم الناتج المحلي في أي وقت من الأوقات هو محصلة تضافر مجموعة عناصر الإنتاج المتاحة في ذلك الوقت، فان الأثر التنموي والتوسعي للإنفاق الاستثماري السياحي يعني بالضرورة التوسع في توظيف مختلف عناصر الإنتاج الداخلية في عملية الاستثمار السياحي، وعلى رأسها الموارد السياحية، لكي تحقق الزيادة المضعفة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وبناء عليه يمكن القول بان للاستثمار السياحي اثر ايجابي مباشر وغير مباشر على مجمل الموارد السياحية يتمثل في زيادة فرص توظيفها، وفي زيادة العوائد المتحققة منها، كما يؤدي في محصلته النهائية إلى تعزيز مسار النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل ونقل التقنية وتوطينها، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى أفاق أرحب.

ثالث محددات الاستثمار في القطاع السياحي.

يمكن إجمال محددات الاستثمار في القطاع السياحي كالآتي[1]:

- انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال(الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأسمال المستثمر) ؛
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الأجهزة الحكومية والمواطن؛
- ارتفاع درجة المخاطرة؛
- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري؛
- عوامل أخرى: مثل الإستراتيجية الترويجية والإعلامية المتبعة ومدى توافر إستراتيجية تسويقية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي.

المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في مناخ الاستثمار السياحي.

لكي يتوفر الاستثمار السياحي في إقليم معين يجب توفر ظروف ومناخ ملائم من أجل تسهيل حركة النشاط السياحي وفي هذا المطلب سوف نتعرف على العوامل المؤثرة في المناخ السياحي.

يتحدد مناخ الاستثمار السياحي بمجموعة من العوامل التي تؤثر وتحدده، من حيث معدل الربحية المتوقع أو درجة المخاطر، وهذه العوامل يمكن إجمالها في الأتي[2]:

✓ نظم الاستثمار السياحي وتشريعاته وقوانينه، حيث أن لها في مجال الاستثمار لها الأثر الفاعل في تحديد مناخ الاستثمار السياحي، من حيث الإيجابيات والسلبيات، فكلما كانت التشريعات أكثر مرونة وتحفيزا كان مردود الاستثمار السياحي أكثر فاعلية وإيجابية والعكس؛

[1] موفق عدنان عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص ص 124،125.

[2] عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، عن الوقع ،fac.kus.edu.sa/sites/default/files/istthmr-isyhy-fy-mhfz تاريخ التصفح 2017/02/28.

- ✓ حماية حقوق المستثمرين؛
- ✓ توافر المشروعات السياحية ذات الجدوى الاقتصادية؛
- ✓ الترويج الفعال للاستثمار السياحي في مجال التراث الثقافي والطبيعي؛
- ✓ حوافز الاستثمار التي يستفيد منها المستثمر في مجال القطاع السياحي، وخاصة التمويل؛
- ✓ حجم السوق السياحي.

ويؤثر تداخل هذه العوامل في فرص الاستثمار السياحي، فالمستثمر ينتهز فرصة الاستثمار في مجال التسهيلات والخدمات السياحية ومواقع التراث الثقافي والطبيعي بعد التعرف والإطلاع على مناخ الاستثمار السياحي والعوامل التي تؤثر فيه، وكذلك بعد تعرفه إلى المزايا الاستثمارية المخاطر التي سوف يتحملها، ودرجة المنافسة في السوق السياحي، هذه جميعا عوامل تحدد في نهاية ربحية الاستثمار، وهو جوهر الاستثمار في المشروعات السياحية، خاصة عند القطاع الخاص، حيث تسعى المشروعات السياحية أساسا لتحقيق الكثير من الأهداف، ومن بينها الربحية من الاستثمار، أما عن قدرة المشروعات السياحية على انتهاز الفرصة الاستثمارية فتتوقف بصورة رئيسية على تنمية الموارد الثقافية والطبيعية كجواذب سياحية، وانتهاج أسلوب التخطيط السياحي العلمي وتهيئة المواقع والترويج والتسويق سياحيا لها فتحسين المناخ الاستثماري يشكل الدافع الرئيس لرؤوس الأموال الوطنية لاستثمارها في مجال القطاع السياحي حتى تحقيق الاستفادة الفعلية من مزاياه المتعددة والوصول إلى الغايات والأهداف والمنافع الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والبيئية المنشودة.

المطلب الثالث: التخطيط السياحي المستدام ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

إن السياحة كغيرها من القطاعات الأخرى تحتاج إلى عملية التخطيط من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في النهاية.

أولا: مفهوم التخطيط السياحي المستدام.

قبل التطرق لتعريف التخطيط السياحي المستدام سنتعرض أولا لوضع تعريف للتخطيط السياحي.

1-تعريف التخطيط السياحي:

هو عملية تحديد العمل المستقبلي المناسب من خلال عدة بدائل ويتحدد هذا العمل في ضوء الدراسات والبحوث وتحليل الحقائق المتوفرة والتخطيط في مجال السياحة يتطلب مداومة الاتصال بالجمهور المرتقب وحسن مخاطبته وإقناعه[1].

[1] فتحي محمد الشرقاوي، **مبادئ علم السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 191.

ويعرف كذلك على أنه نموذج خاص من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي ينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع النشاط السياحي والتخطيط السياحي يعطي للمكان الأهمية الأولى وتعتبر مرافق إقامة والنقل عناصر مساعدة[1].

2-تعريف التخطيط السياحي المستدام:

هو رؤية واعية تعمل كضابط للخطط السياحية التي تستهدف استخدام موارد البيئة بما يحقق لها الاستخدام المتوازن والأمن، وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الطاقات البيئية بحيث لا يتعدى استخدام مشروعات التنمية السياحية الخط الحرج وهو الخط الذي يجب التوقف عنده وعدم تعديله كي لا تحدث نتائج عكسية تعمل على تدهور البيئة أي أن التخطيط السياحي البيئي هو الذي يحمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة على المدى القريب والبعيد[2].

ثانيا: أسلوب التخطيط السياحي المستدام.

يقوم هذا الأسلوب على إيجاد تنمية سياحية مستدامة بحيث يتم إلى جانب الاهتمام بالنواحي الاقتصادية للنشاطات السياحية التركيز على حماية المعطيات السياحية الطبيعية والثقافية من أجل استمرار استثمارها والاستفادة منها في المستقبل وهذا الأسلوب على درجة عالية من الأهمية نظرا لأن النشاطات السياحية تعتمد بشكل رئيسي على معطيات وعناصر البيئة الطبيعية والتراث الثقافي والأنماط الثقافية في المواقع السياحية وفي حال تدهور هذه الجوانب فإن الموقع السياحي لن يصبح جاذبا للسياح خصوصا وإن السياح يبحثون بالدرجة الأولى عن مواقع سياحية تتمتع بنوعية بيئية جيدة غير ملوث ولا مزدحمة ونظيفة، إن أحد الجوانب المهمة في عملية التنمية السياحية هو أن جزء من العائدات السياحية يمكن أن يستغل لتحقيق مبدأ التنمية السياحية المستدامة وعليه فإن أهم أساليب التخطيط التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية السياحية المستدامة هو التخطيط البيئي والذي يقوم على مسح وحصر جميع عناصر البيئة الطبيعية في الموقع السياحي وتحليلها وبناء على ذلك يتم اختيار وتحديد أماكن وأنواع التنمية السياحية المناسبة لهذه العناصر، ولتحقيق التنمية السياحية المستدامة فإن مشاركة السكان المحليين في عملية التنمية السياحية هي قضية غاية في الأهمية وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب للسكان المحلين وليس لغيرهم من خارج المنطقة أو الموقع السياحي، لذا إن استفادة السكان المحليين من النشاطات السياحية ستدفعهم إلى الاندماج في عملية التنمية السياحية

[1] أحمد الجلاد، **التنمية والإعلام السياحي المستدام** عالم الكتب، الإسكندرية، بدون سنة، ص 43.

[2] جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق، " **توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا**" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي،(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص ص 37،38.

والمحافظة على المعطيات السياحية في الموقع لأنها أصبحت بالنسبة لهم تشكل مصدر دخل ووظائف جديدة وهذا في النهاية سيؤدي إلى تقديم منتج سياحي بمواصفات بيئية عالية الجودة تعمل على جذب المزيد من السياح وبالتالي زيادة الدخل السياحي[1].

المطلب الرابع: التنمية السياحية المستدامة.

إن تحقيق التنمية السياحية يتطلب جهودا متضافرة وإمكانيات جبارة لتحقيقها وهذا نظرا لأهميتها في وقتنا الحالي وذلك لما عرفه هذا المفهوم من تطور. وسوف نتعرف على التنمية السياحية عن قرب في هذا المطلب.

أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

أولا وقبل كل شيء سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية السياحية.

- التنمية السياحية: هي توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة[2].

ومنه فإن مفهوم التنمية السياحية المستدامة يعني:

- هي عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة[3].
- وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية عام 1993 على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرقى بالبيئة المعمارية[4].
- وتعرف كذلك على أنها " تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة عملية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما"[5].

---

[1] جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص ص 38،39.

[2] عصام حسن السعدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 133.

[3] أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 47.

[4] ليلى قطاف وآخرون، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية مستغانم** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 18،19 نوفمبر 2012، ص 4.

[5] محمد إبراهيم عراقي، التنمية السياحية في جمهورية مصر،أنظر الموقع: www.acadenua.edu، تاريخ التصفح 2017/2/27، على الساعة 22.00.

ثانيا: دور السياحة في التنمية المستدامة.

تلعب السياحة دورا مهما في التنمية المستدامة من خلال التقاء الأهداف الرئيسية فيها وما للسياحة من دور اقتصادي واجتماعي وحتى بيئي، وفيما يلي سنوضح هذا الدور[1]:

1)السياحة والتنمية الاقتصادية.

تلعب السياحة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من فوائد متعددة تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للسياحة، وفيما يلي أهم مساهمات السياحة في التنمية:

✓ **السياحية مصدر من مصادر العملات الأجنبية:**

تشكل السياحة مصدرا رئيسيا من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من عملات أجنبية حيث أن الدخل من العملات الأجنبية ليس هو الدخل الوحيد الذي يعود علينا من السياحة وذلك أن دخل العملات الأجنبية يمثل الجولة الأولى للدخول المتولدة من هذا القطاع وهي الجولة التي يكون أحد أطرافها السائح ولكن هناك جولات أخرى متتالية لتوليد الدخل الذي يكون أحد أطرافه بلد السائح وتعود إلى ما أنفقه السائح في الجولة الأولى.

✓ **السياحة صناعة تصديرية:**

تعد السياحة صناعة تصديرية بمعنى أنها تتمتع بمزايا وأنشطة التصدير لأن الخدمة السياحية يحضر مستهلكها إليها، بعكس الصادرات الأخرى وعوائد السياحية أجورها أعلى من نظيراتها من أنشطة التصدير الأخرى.

✓ **السياحة وعاء ضريبي:**

حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة عن طريق السياحة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية.

2)الدور الاجتماعي للسياحة.

السياحة صناعة اجتماعية وذلك لإرباط السياحة في كل عناصر المجتمع وتعمل السياحة على تحقيق نوع من أنواع التنمية للمجتمع.

✓ **السياحة والتنمية الاجتماعية:** تلعب السياحة دورا هاما في التنمية الاجتماعية وذلك من خلال:

---

[1] إبراهيم موسى جاد الله ،" **دور السياحة الفلسطينية في التنمية المستدامة الواقع وسبل التطوير** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،(غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص- ص 13 – 16.

– الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة،

– السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر؛

– الاستثمار السياحي دائما يكون له عائد جانبي يتمثل في رصيف الطرق وتجميل المناطق وتحسين الخدمات ومشروعات الصرف الصحي؛

– السياحة نشاط إنساني في الدرجة الأولى وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات تسود المجتمعات فتؤثر بها سلبا أو إيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح والبيئة الاجتماعية أفراد المجتمع المضيف؛

– السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافية بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها؛

– تعمل السياحة على تقليل الفوارق بين الأفراد مما يحقق التطور الاجتماعي كما تعمل على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين والمعالم الحضارية المرتبطة بالنمو والازدهار السياحي.

3)الدور البيئي للسياحة.

يمكن أن يكون للسياحة كغيرها من قطاعات التنمية الأخرى أثار إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة البشرية، فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير الحاضرة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

تستطيع صناعة السياحة جلب منافع عظيمة لبلد ما ولكنها في الوقت ذاته قد تجلب معها آثار سلبية على البيئة الطبيعية والأثرية ولذلك فإن تنمية السياحة يجب أن لا تكون على حساب الموارد المحدودة التي تعتبر عامل جذب للسياحة، أما البيئة فهي المكان الذي نعيش فيه ا جميعا والتنمية هي ما نحاول جميعا عمله لتحسين نصيبنا في هذا المكان والتنمية المستدامة هي التغير الذي نحدثه في هذا المكان دون الإخلال بقدرته على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة وتطلعاتها.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المستدامة، التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل الفردي والحقيقي وتنمية كافة المقومات الطبيعية السياحية والإنسانية، وتنمية مختلف الاستثمارات من أجل الرقي بالمرافق والخدمات السياحية ومنه التوجه نحو السوق التنافسية، ومن هنا فالاستثمار السياحي يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية السياحية المستدامة، وهو جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث

الاستثمار السياحي كقاطرة للتنمية المستدامة

تمهيد:

ساهمت السياسات التنموية التي اتبعت في الجزائر في ظهور عدة مشاكل بيئية وفي نفس الوقت لم تحل المشكلات الاقتصادية الشائكة، التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعلى رأسها القضاء على التبعية لقطاع المحروقات.

وقبل الخوض في واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومؤشراتها والآفاق أو التطلعات التي تصبو إليها وجب الوقوف عند وضعية الاقتصاد الجزائري وتشخيص طبيعته فتحقيق استدامة حقيقية في التنمية تمس كل القطاعات خاصة في القطاع السياحي يتوقف على قابلية الاقتصاد بشكل عام على دعم هذه التنمية.

وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر السياحة بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتوج السياحي.

المبحث الأول: جغرافيا الاقتصاد الجزائري.

إن الجزائر بلد يزخر بالموارد الطبيعية التي تؤهلها للنهوض باقتصادها وتطويره لتجاري بذلك اقتصاديات الدول المتقدمة، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على ثروات الجزائر الطبيعية بالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية وتشخيصه.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في الجزائر.

تشكل وفرة الموارد الطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، حيث تعتبر الجزائر من أكثر البلدان ثراءا بالموارد الطبيعية نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله في العالم وكذا مساحتها الشاسعة وتعدد أقاليمها وهي كالأتي[1]:

أولا: الموارد المتجددة.

وتتمثل في المياه والغطاء النباتي والطاقات الشمسية .

- **المياه :** تتجدد الثروة المائية في الجزائر بتساقط الأمطار والثلوج التي بلغ حجمها 100 مليار م^3 سنويا، لاتستعمل منها إلا 8 مليار م^3، أما كمية مياه الطبيعية المؤكدة (السطحية والجوفية معا) فقد وصلت 19.2 مليار م^3 سنويا، مقابل 1.10 مليار م^3 لمياه التحلية الاصطناعية.

الجدول رقم(01): الموارد المائية المؤكدة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية.

الوحدة:مليار م^3

المنطقة	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع
المنطقة التلية	11.8	1.8	12.4
السهول العليا	0.6	-	0.6
الجنوب	-	5	5
الجزائر	12.4	6.8	19.2

المصدر: عن الموقع:http://www.onefd.edu.dz

نلاحظ من خلال الجدول: أن أكبر نسبة للمياه المؤكدة تتمركز في الجزائر بنسبة 19.2 مليار م^3 ، لتليها بعد ذلك المنطقة التلية بالنسبة 12.4 مليار م^3، وبعدها منطقة الجنوب حيث تحتوي على 5 مليار م^3، وفي الأخير السهول العليا بالنسبة 0.6 مليار م^3.

[1] أنظر الموقع : http://www.onefd.edu.dz ، تاريخ التصفح: 2017/4/19،على الساعة 22:00.

- كما أن الجزائر تزخر بالينابيع الساخنة مثل: حمام الصالحين بخنشلة، حمام دباغ بقالمة، واد شارف بولاية سوق اهراس.

➢ **الغطاء النباتي:** يتمثل النبات الطبيعي الجزائري في الغابات والحشائش والنباتات الصحراوية، وكشف الإحصائيات عن وجود 3139 نوعا نباتيا في الجزائر، منها 80 نباتا طبيعيا والتي وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (02): توزيع النباتات في الجزائر.

أنواع النباتات	لشائعة	المحمية	النادرة	النادرة نسبيا	النادرة جدا
العدد	1131	425	647	289	640

المصدر:عن الموقع: http://www.onefd.edu.dz

✓ الغابات: هي أكثر الغطاء النباتي كثافة، وقد بلغت مساحتها في الجزائر 4 مليون هكتار سنة 2000، أي بنسبة 1.6% من المساحة العامة، وهي تتمركز شمال البلاد عند سفوح الجبال، وأبرز أنواعها هي أشجار الفلين، البلوط الصنوبر بكافة أصنافها، وأشجار الزيتون، العرعار.

➢ **الطاقة الشمسية:** تنتمي 89% من مساحة الجزائر إلى المنطقة الحارة والجافة المعروفة بالصحراء، وهي تتعرض للإشعاع الشمس مدة تفوق 3000 ساعة سنويا، وبمعدل 500 واط/م^2 في فترة النهار، وهو ما يعني أن للجزائر طاقة شمسية في حالة استغلالها تقدر ب 1 مليار كيلو واط ساعي.

ثانيا: الموارد الغير متجددة.

الموارد التي تتعرض للزوال والنفاذ نتيجة الإفراط في عملية استغلالها، وتتمثل في الموارد الطاقوية والمعدنية.

❖ **الموارد الطاقوية:** هي البترول الخام، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري، الطاقة الكهربائية باستثناء الطاقة الكهرومائية التي صنفت ضمن الموارد المتجددة.

❖ **الموارد المعدنية:** هي الحديد وبقية المعادن الثمينة كالذهب، الفضة، واليورانيوم، والرخيصة كالفوسفات، الزنك، النحاس.

وبلغ إنتاج الحديد في الجزائر 1.060 مليون طن سنة 2002، وقدر الاحتياطي الذي لا يستغل في منجم غار جبيلات العملاق في تندوف ب 2 مليار طن وهو ما يعني أن المدة الزمنية لنفاذه هي 1886 سنة.

وإنتاج الفوسفات وصل إلى 200 ألف طن سنة 2002، واحتياطه (منجم جبل العنق في تبسة) قدر بـ 1 مليار طن أي مدة 5000 سنة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية في الجزائر.

يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، فبيئة الجزائر غنية بهذه الموارد والتي تؤهلها للنهوض بجل القطاعات الاقتصادية، وسنتعرض في هذا المطلب إلى أهم الأنشطة التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري وكذا توزيعها الجغرافي.

أولا:توزيع النشاطات الاقتصادية.

لقد كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الذي تم سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المنطقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر حيث بلغ عدد المؤسسات التجارية 528328 مؤسسة بما يعادل 55.1 %من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر متبوعا بقطاع الخدمات ب 325440 مؤسسة، حيث يتوزع قطاع التجارة على نشاط التجزئة الذي يستحوذ على 84% من النشاط التجاري مقابل 14% بالنسبة لنشاط الجملة وبيع السيارات والدراجات، ومن حيث فروع نشاط الخدمات يمثل النقل 26% مقابل 18.7%لنشاط الإطعام و 2.15% لقطاع الاتصالات و 2.10% لنشاطات القانونية والمحاسبية و4.5% لقطاع الصحة البشرية، كما كشف الديوان أيضا على أن هناك ضعف هيكلي في عدد المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع الثالث (النشاطات الوسيطة) حيث لم يتعدى عدد المؤسسات في هذا الفرع 77853 مؤسسة أي ما يعادل 89% من مجموع المؤسسات الاقتصادية، كما أن عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر لا يتعدى 97202 مؤسسة منها 23.4% في قطاع الصناعات الغذائية و8764 مؤسسة في قطاع البناء، وتتمركز المؤسسات الجزائرية في الوسط الحضري بنسبة 83.5%من إجمالي 959718 مؤسسة خارج القطاع الصناعي، ولا يتعدى عدد المؤسسات في الوسط الريفي 16.5% مما يفسر اشتداد حدة ظاهرة النزوح نحو المدن والمنطقة الساحلية بصفة عامة منذ السنوات الأولى للاستغلال[1].

[1] عبد الوهاب بوكروح، المؤسسات الجزائرية المتواجدة بالعاصمة، أنظر الموقع: www.echoroukonline.com/ara/articles/2016 تاريخ التصفح : 2017/04/18، على الساعة:16:00.

إضافة إلى أن جميع المؤسسات الاقتصادية خارج مجال الفلاحة التابعة للقطاعين الخاص والعام والذي خص أيضا جميع المؤسسات الإدارية أن العاصمة قد استحوذت على أكثر من ثلث المؤسسات الاعتبارية الموجودة عبر البلاد بنسبة 33.8% متبوعة من بعيد بولايتي تيزي وزو 7.2% وبجاية 6.7%[1].

ثانيا:التوزيع الجغرافي للوحدات الاقتصادية.

تتمركز معظم الوحدات الاقتصادية في الشمال الجزائري بنسبة 66.1% و 25% متواجدة في الهضاب العليا والبقية فهي تتواجد بالصحراء الكبرى ويوضح الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية عبر القطر الجزائري.

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في الجزائر.

	البناء	التجارة	الصناعة	الخدمات	المجموع
شمال وسط	3823	165165	32650	108192	309830
شمال غرب	1357	95574	16563	53138	166632
شمال شرق	1347	71821	15454	52468	141090
الهضاب العليا	1627	134295	23088	77505	236515
الصحراء الكبرى	963	44845	7690	26685	80183
المجموع	9117	511700	95445	317988	934250

المصدر: تسعديت بوسبعين، "أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوارة العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر،2015/2014،ص 142.

[1] إحصاء إقتصادي، أنظر الموقع:http://www.elmouwatim.dz/spip.php?article3529تاريخ التصفح: 2017/04/18، على الساعة 16:30.

الشكل رقم (04): التوزيع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية في الجزائر.

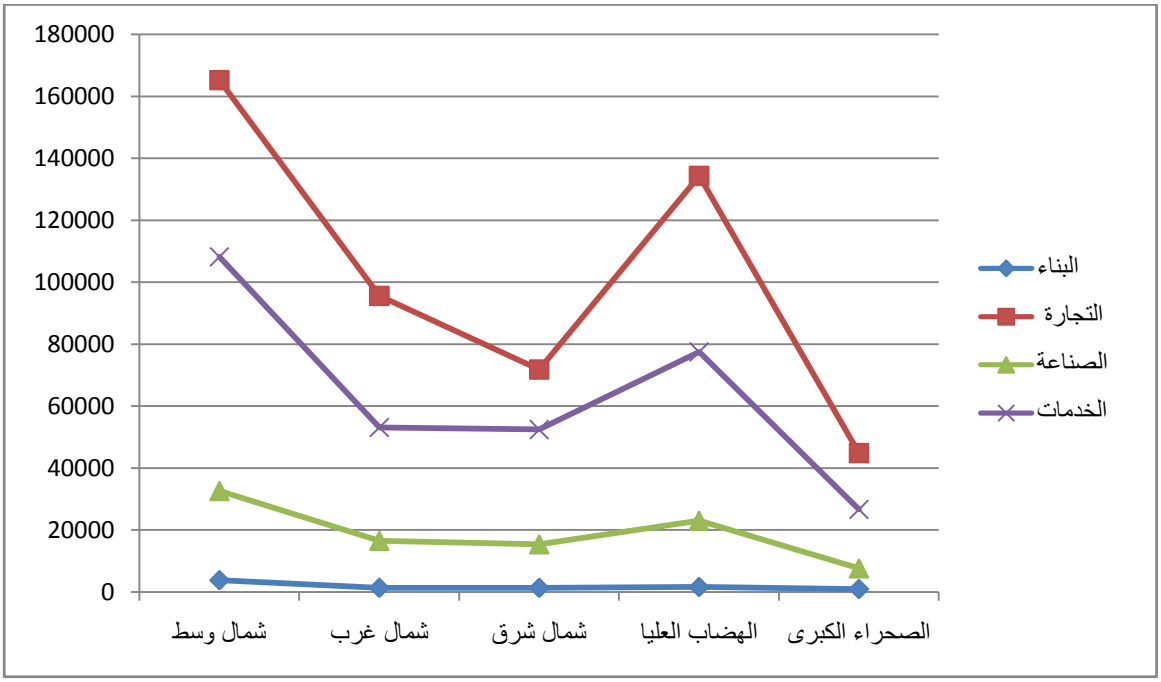

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق مباشرة.

نلاحظ من خلال التوزيع الجغرافي للوحدات الاقتصادية يتضح أن معظمها يتمركز في الشمال ما يعني أن هناك عدم توازن بصفة عامة في توزيعها من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك تجانس في طبيعة الأنشطة عبر مختلف المناطق حيث يسيطر قطاع التجارة والخدمات على معظم الأنشطة الاقتصادية.

– وفي سنة 2016 بلغ عدد المؤسسات 12168 مؤسسة أي بارتفاع 4% مقارنة بسنة 2015 وحسب نوع النشاط للمؤسسات المنشأة تأتي الخدمات على رأس القائمة ب 3766 مؤسسة متبوعة ببضاعة السلع 3730 مؤسسة والاستيراد 2028 والتوزيع بالتجزئة(1386 مؤسسة)، التوزيع بالجملة (1350 مؤسسة) والتصدير (209 مؤسسة)، كما تم هناك شطب عدة مؤسسات ومس هذا الشطب خصوصا قطاع الخدمات (1923 مؤسسة) والاستيراد (1678 مؤسسة)، صناعة السلع(1628 مؤسسة) والتوزيع بالتجزئة (639 مؤسسة) وبعد عمليات الشطب بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري 170933 في نهاية سبتمبر 2016 منها 32% تنشط في الخدمات و 29.5 %في صناعة السلع و 20% بالنسبة للاستيراد وبحسب منطقة النشاط تبقى ولاية الجزائر في مقدمة الترتيب ب 56062 متبوعة بولاية وهران 13653 مؤسسة وسطيف 8508 مؤسسة وأخيرا تيزي وزو ب5573 مؤسسة[1].

[1] إحصائيات النشاطات التجارية عن الموقع : http :www.commerce.gov.dz/ar/statistique، تاريخ التصفح: 2017/04/18، على الساعة 21:15.

المطلب الثالث: تشخيص الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري.

✓ **الاقتصاد على المستوى الكلي:**

قبل سنة 1999م كان النمو الاقتصادي جد بطئ وغير كاف لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة، السكن، النقل، الطاقة،...الخ، ومع الارتفاع المحسوس لأسعار البترول تمكن الاقتصاد الجزائري من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم المديونية الخارجية وإنشاء بعض الهياكل الإستراتيجية وكذلك تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للسكان حيث تم تسجيل نمو يقدر ب 5.5% خلال السنوات من 2002 إلى 2010، كما أن معدل البطالة انخفض من 27%إلى 9.8% سنة 2013[1].

– وفي سنة2016 حسب ما أفاد به صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الجزائري أنه سيبقى مرتفعا في حدود 3.4%مقابل 3.7% في 2015 [2].

– وبالنسبة لسنة 2017 يراهن صندوق النقد الدولي على انخفاض طفيف للنمو الاقتصادي إلى2.9% في حين من المنتضر أن تتحسن النسبة وترتفع إلى 3.4% في 2021[3].

✓ **الاقتصاد على المستوى الجزئي.**

يوضح التحليل الاقتصادي الجزئي مؤشرات ضعف الاقتصاد الجزائري والتي يمكن عرضها في ما يلي[4]:

– انخفاض في الإنتاجية كل سنة على الرغم من نموها في العالم، وهذا دلالة على فقدان التنافسية الاقتصادية؛

– خلق 70 مؤسسة بمعدل 100000 ساكن لكل سنة وهذا جد ضعف بالمقارنة مع المتوسط العالمي والمقدر ب350 مؤسسة فأكثر؛

– إجمالي الصادرات خارج المحروقات في تقهقر وهو ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري ؛

– تنفق الجزائر حوالي 0.3%في مجال البحث والتطور في حين دول أخرى تنفق أكثر من 1%؛

– يبين التشخيص المعمق للاقتصاد الجزائري أن تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي راجع إلى الضخ الهائل للأموال ذات المصدر الريعي.

---

[1] بوسبعين تسعديت،مرجع سبق ذكره،ص 147.

[2] انظر الموقع www.elkhabar.com،تاريخ التصفح 2017/4/19،على الساعة 12.00

[3] انظر الموقع: www.algpress ، تاريخ التصفح : 2017/04/19 على الساعة: 14:00

[4] بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الرابع: تحديات الاقتصاد الجزائري.

إن تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات جعل منه اقتصاد غير إنتاجي بامتياز خاصة في ظل سياسات الدعم التي تعتمدها الدولة ومع قرب نضوب هذه الثروة بتأك يي العديد من الخبراء فإن الجزائر ستواجه تحديات هامة ما لم تسارع في إعادة هيكلة نسيجها الاقتصادي.

ومن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن مايلي[1]:

– تدهور وانخفاض أسعار البترول خلال نهاية سنة 2014 مقابل ارتفاع صرف الدولار وتراجع قيمة الدينار وهذا ما يؤدي إلى صدام عنيف بين طرفي المعادلة؛

– دخول الجزائر في سياسة التقشف أو كما عرفها وزير المالية الجزائري على أنها "ترشيد الإنفاق"؛

– أزمة السكن، قطاع السكن هو على رأس تحديات الحكومة في سنة 2015 وذلك بسب الاحتياجات المتكررة للمواطنين الذين يعانون من أزمة السكن وما تمثله من خطر محدق بالاستقرار والسلم الاجتماعي،

– ارتفاع أسعار الموارد الغذائية المستوردة وذلك لكون 50% من المواد الغذائية المستهلكة في الجزائر يتم استيرادها من الخارج؛

– تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية والإجرامية بفعل الواقع الغير مستقر على الحدود وهذا من المشاكل التي ظهرت ابتدءا من سنة 2015 هذا ما استدعى ضرورة رفع حالة التأهب على الحدود الشرقية التي تشكل خطرا داهما على أمن وإستقرار الجزائر؛

– نقص الخبرات التقنية في قطاع الطاقة بالإضافة إلى التغيرات المتكررة في العاملين،

– تجميد للتوظيف في القطاع العام (خاصة التربية والتعليم) ماعدا الطاقة والرعاية الصحية.

* لمواجهة هذه التحديات على الجزائر وضع إستراتيجيات نمو تحقق مساهمة كل الجزائريين حيث يمكن المرور للتركيز مباشرة على مجالات النمو المستقلة كالصناعة الخضراء والطاقة المتجددة.

[1] إسماعيل ضيف، هذه أخطر تحديات الجزائر، أنظر الموقع: http://www.djazairess.com/akhbareloyoum،تاريخ التصفح 2017/04/24، على الساعة:17:00.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر.

تبنت الجزائر مفهوم التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في أغلب الدورات المنعقدة حولها،حيث قامت الجزائر بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات الأخيرة و التي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري و خلق استقرار اقتصادي و تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري. وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومؤشراتها و التعرف على مختلف المعوقات التي تواجهها.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014.

لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية يتم توضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014.

1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

ويتمثل محتوى هذا البرنامج في[1]:

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، سطر هذا برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فالأهداف العملية تنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشات القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

ويمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت

[1] نجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2004) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11،12 مارس 2013، ص-ص 3-5.

القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وتضمن البرنامج غلافا مالياً قدره 525 مليار دج.

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

ومن أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم مواصلة إنعاش النمو التزمت الحكومة بمواصلة وتكثيف المسار وفيما يلي سنوضح ذلك[1]:

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب: 4202.7 مليار دينار جزائري، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر، 2013، ص 47.

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

نسبة مئوية من إجمالي البرامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
1.برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	%45.5
-السكن.	555	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
-البرامج البلدية للتنمية.	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية.	250	
-تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز.	192.5	
-باقي القطاعات.	311.5	
2.برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	40.5%
-قطاع الأشغال العمومية و النقل.	1300	
-قطاع المياه.	393	
-قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3.برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	8%
- الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.	312	
- الصناعة و ترقية الاستثمار.	18	
- السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف.	7.2	
4.برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	4.8%
- العدالة و الداخلية.	99	
- المالية و التجارة و باقي الإيرادات العمومية.	88.6	
- البريد و التكنولوجيا الحديثة للاتصال.	16.3	
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة:	50	1.2%
للإعلام و الاتصال.		

المصدر: أنظر الموقع: www.cg.gov.dz/psre

يبين الجدول رقم (04) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري أي ما يمثل نسبة 45.5%من إجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج أي 40.5%من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج و هو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203.3 مليار دج ما يعادل نسبة 4.8%من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

3.البرنامج الخماسي 2010-2014:

فقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وقد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40% والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة: جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي و تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تقرير بناء 11 ميناء[1].

ويشمل هذا البرنامج شقين اثنين هما[2]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في القطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

[1] انظر الموقع: kanz-redha.blogspot.com ،تاريخ التصفح 2017/4/21، على الساعة 13.45 .

[2] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010.

ومنه فإن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقها مع المخططات الاقتصادية وبرامج لم يبقى لها مثيل في تاريخ الجزائر هو الأمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة.

وهناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني ونمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

أدى نقص الاهتمام بالعوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر إلى تسجيل مؤشرات استدامة اقتصادية، اجتماعية وبيئية جد ضعيفة، وفي هذا المطلب سنبرز أهم المؤشرات التي تم إعدادها بناءاً على المعطيات الإحصائية المتوفرة.

أولا: المؤشرات الاقتصادية .

وتتمثل في [1]:

- النمو الاقتصادي: ففي سنة 2015 ارتفع معدل النمو في الجزائر إلى 3.9% نتيجة الزيادة الأولى في إنتاج الهيدروكربونات منذ عشر سنوات واستقرار النمو غير النفطي على الرغم من انخفاض أسعار النفط وخلال النصف الأول من 2016 واصلت الجزائر معدل نمو قويا ما يبلغ 3.6% ساعد في تحقيقه التنامي المستمر في إنتاج الهيدروكربونات مما خفض من أثار بطء النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية.
- وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.6%ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.6% سنة 2018.
- الحساب الجاري: ظل العجز في الحساب الجاري مستقرا عند 16.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2015 لكنه تفاقم في النصف الأول من سنة 2016 وانخفضت قيمة الواردات بنسبة 11.8% عام 2015 و 8.7 % في الربع الأول من عام 2016 وهذا أقل من يعوض الانخفاض البالغ 42.3% و 36.6 % في الصادرات سنة 2015 وفي الربع الأول من عام 2016 على الترتيب.

[1] الجزائر، انظر الموقع:pubdocs.worldbank.org تاريخ التصفح : 2017/4/29، على الساعة 16.00.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية.

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- البطالة: تعتبر البطالة من أهم التحديات التي يجب رفعها في الوقت الراهن فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من أفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع. ويوضح الجدول الموالي تغير نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2013.

الجدول رقم (05): تطور نسب البطالة(%) في الجزائر 2004-2013.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة البطالة	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	10.0	9.8

Source : l'office national des statistiques ,activité, emploi et chomage au 4 émeT2013,N653,décembre 2013,alger p 12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض تدريجي لنسب البطالة في الجزائر وذلك راجع إلى أنه في هذه الفترة قامت الدولة بتنفيذ مخططين(البرنامج التكميلي لدعم النمو- المخطط الخماسي) حيث رصدت الدولة لهذين المخططين غلاف مالي معتبر ساهم هذا الأخير في زيادة القيمة المضافة ومناصب الشغل في عدة قطاعات وكان العاملين في هذه الفترة يشتغلون في إطار عقود غير دائمة.

وكشف الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة البطالة في سنة 2014 قدرت ب 10.6% مقابل 11.2% سنة 2015 أي أن هناك زيادة طفيفة ولكن هذه الزيادة لم تستمر لأن البطالة في الجزائر انخفضت إلى 9.9% سنة 2016[1].

- الفقر: يعبر معدل الفقر عن الوضعية الاجتماعية للدول فإذا كان متصاعدا أو مرتفعا فهذا يعني أن هناك وضعية اجتماعية متدنية أما إذا كان العكس فهذا يدل على أن هناك تحسن في المستوى المعيشي للسكان، حيث قدر وجود 9 ملايين فقير بالجزائر حيث أرجع السبب في ارتفاع نسبة الفقر إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة خاصة مع الإجراءات التقشفية التي نفذت مع انهيار أسعار البترول[2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات.

[2] تقرير البنك الدولي، جانفي،2016.

➢ النمو الديمغرافي: بلغ عدد السكان في الجزائر 41.2 مليون نسمة وهذا مع بداية سنة 2017 مقابل 40.4 مليون نسمة سنة 2016، حيث أن عدد السكان يزيد ب 2.14% وهذا الارتفاع في النمو مرتبط أساسا بالارتفاع في حجم الولادات الحية [1].

➢ التعليم: تقدر نسبة المتمدرسين على المستوى الوطني 98% وذلك سنة(2015-2016) حيث يوجد أكثر من 8.5 مليون تلميذ منهم 49% إناث موزعين على 26200 مؤسسة تربوية عبر الوطن[2].

ثالثا: المؤشرات البيئية.

➢ المياه: إن ارتفاع عدد السكان في الجزائر وتزايد حاجياتهم من الماء وتزايد ظاهرة الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار جعل نصيب الفرد ينخفض من 1500م^3 إلى 459 م^3 وقد ينخفض إلى أقل من 390 م^3 في أفاق 2025، لذلك قامت الجزائر بوضع إستراتيجية لتكثيف استغلال مياه من خلال إنشاء السدود وتحويل المياه نظرا لغياب التوازن في الثروة المائية بين الشمال والجنوب وقامت بوضع تقنية تحلية مياه البحر ومحطات تنقية المياه المستعملة[3].

➢ انبعاث الغازات: بدأت الجزائر في تنفيذ أولى الإجراءات المتعلقة بالحد من الإنبعاثات الغازية(اتفاق باريس العالمي للمناخ) حيث تسعى إلى تعزيز الإمكانيات والعمل على تغير الأنماط الإنتاجية والصناعية من ملوثة أو أقل تلويثا إلى نظيفة حيث تلتزم الجزائر بتخفيض غير مشروط ب 7% من إنبعاثات الغازات الدفيئة بحلول 2030 وذلك بتسخير جهودها وإمكانياتها المالية الخاصة وتخفيض نسبة 22% من الغازات الدفيئة المنبعثة بصفة مشروطة وذلك بالاعتماد على تمويلات مالية دولية وآليات عالمية وحسب مشاركة الجزائر في القمة 21 للمناخ في باريس تعهدت بتحديد زيادة درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع حرارة الأرض عند 1.5 مئوية مطلع 2050[4].

[1] وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.

[2] انظر الموقع:elhiwardz.com، تاريخ التصفح: 2017/4/26، على الساعة 14.00.

[3] منصور هجرس، الموارد المائية في الجزائر، انظرالموقعhttp://mansour-hadjeres.over-blog.com،تاريخ التصفح:2017/4/28.

[4] انظر الموقع:http://arabic.news.cm،تاريخ التصفح: 2017/4/27، على الساعة 22.20.

رابعا: المؤشرات الخدمية(المؤسسية).

وتتمثل في[1]:

- عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت و النقال 50.446 مليون مشترك سنة 2016 مقابل 46.659 مليون مشترك سنة 2015 أي ارتفاع ب 3.787 مليون مشترك.
- عدد المشتركين في الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي حوالي 3.405 مليون مشترك نهاية 2016 مقابل 3.268 مليون نهاية 2015 أي بزيادة 4.2%.
- وهناك حوالي 43.40% يتوفرون على خط ثابت مقابل 41.65% سنة 2015.
- عدد الجزائريين المشتركين في الأنترنات بنوعية(ثابت و نقال) أكثر من 29 مليون مشترك خلال 2016في حين تخطى عدد المشتركين في الهاتف النقال (GSM,3G,4G) 47 مليون مشترك.

المطلب الثالث: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2019.

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

لقد صرح الوزير الأول أن الحكومة الجزائرية وضعت المخطط الخاص بالفترة 2019/2015 بناءا على الرؤى الجديدة التي" نحن نسعى إلى تعزيز مجهوداتنا في بناء الجزائر وتحقيق التطور سواء أكملنا مسيرتنا أم لم نكمل نكملها" حيث ركزت الحكومة على دراسات إستشرافية متعلقة بالاقتصاد الوطني وسبل الإستثمار في جميع القطاعات من أجل بعث ما يسمى الاقتصاد البديل في ظل اعتماد الدولة على قطاع المحروقات كأحد المقومات الرئيسية في الدخل القومي[2].

أولا:محتوى برنامج التنمية للفترة 2019/2015.

تضمن هذا البرنامج مايلي[3]:

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع أفاق سنة 2019.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة في تجسيده في الآتي:

---

[1] انظر الموقع:www.algpress.com،تاريخ التصفح 2017/4/26،على الساعة 14.30.

[2] انظر الموقع:.http://www.essalamonline.com ،تاريخ التصفح:2017/4/11،على الساعة 20.08.

[3] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات**، مجلة الباحث، العدد 16،الجزائر، 2016، ص 308.

✓ تطوير الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة؛

✓ ترقية وتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق؛

✓ تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية.

ثانيا: متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019.

من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق مايلي [1]:

✓ عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: وذلك من خلال تكثيف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي، كذلك تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك، إضافة إلى تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار؛

✓ توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة، تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة وكذلك دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية؛

✓ تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب، مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و ملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

ثالثا: الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر" الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي"

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر وتعتبر الخطة الخماسية الجديدة للنمو 2019/2015 الاقتصاد

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 308.

الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي حيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كالفلاحة، تدوير وتثمين النفايات و السياحة، وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة[1].

المطلب الرابع: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

قصد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة فإن الجزائر عمدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم ولكن على الرغم من كل ذلك إلا إن الطريق لازال طويلا فالمسيرة تشوبها الكثير من الثغرات والنقائص. حيث أن هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لعل أهمها مايلي[2]:

- ✓ العولمة وأثارها التي تحول من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا إمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ عدم الاستقرار وغياب الأمن؛
- ✓ مشكلة الفقر وزيادة حدة البطالة والأمية؛
- ✓ استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛
- ✓ تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية؛
- ✓ تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج؛
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة الخطر معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات؛
- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر والترمل؛
- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق؛
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم المشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة؛

كما يمكن اعتبار غياب التخطيط ووجود إدارة بيروقراطية معقدة أهم العوامل التي لم تسمح بتفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي مايلي:

-غياب التخطيط: يساهم غياب التخطيط وسيادة التهيئة الإدارية ذات الطابع البيروقراطي في عدم التحكم في التكاليف وفي مدة إنجاز المشاريع التنموية في الجزائر؛

---

[1] الإقتصاد الأخضر في الجزائر،انظر الموقع: www.uneca.org تاريخ التصفح 2017/4/24،على الساعة 22.00.

[2] سايح بوزيد، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-"حالة الجزائر** -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،2013/2012،ص ص141،142.

-**إدارة حكم بيروقراطية معقدة** : تسود الاعتبارات الإدارية ذات الطابع البيروقراطي في الجزائر وهذا بالنظر إلى امتلاكها إدارة معقدة حيث يوجد في مثل هذه الإدارات العديد من النقائص والثغرات مثل مشكل الإجراءات وكيفية تطبيقها والغموض الذي يكتنف نطاق المسؤوليات على مستوى مختلف حيث تتطلب التنمية الاقتصادية تنسيقا جيدا على مستوى الإدارات وضمان رقابة أنجع كما أن مثل هذه العراقيل لن تسمح لمناخ الأعمال فيها أن يتطور.

المبحث الثالث: القطاع السياحي كخيار للتنويع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة في الجزائر.

تلعب السياحة دورا اقتصاديا مهما في الوقت الراهن نظرا لما تقدمه من إيرادات معتبرة تلي بذلك الزراعة والصناعة، فهي تعتبر بديلا اقتصاديا ناجعا يحد من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال الإستثمار في المشاريع التنموية التي تسعا لجلب أكبر عدد ممكن من السياح.

المطلب الأول: السياحة في الجزائر: المؤهلات، المعوقات والحلول.

تعتبر الجزائر جوهرة سياحية عذراء لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية، لكن هناك بعض التحديات والمعوقات التي تواجهها وتعيق تنمية السياحة في البلد.

أولا: مؤهلات ومقومات السياحة في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول المغاربية التي تتوفر على إمكانيات سياحة متنوعة لها مكانتها في السياحة الإقليمية والدولية، لاسيما لدى الهيئات المتخصصة مثل اليونسكو، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية التي تمتلك مقوماتها كالسياحة الصحراوية والجبلية وسياحة الشواطئ، وتتمثل هذه المقومات في[1]:

أ.المقومات الطبيعية:

تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية، ويمكن أن نميز فيها أربعة أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الأمد ففي الشمال شريط ساحلي يمتد على طول 1200كلم من السواحل الرملية، كما تمتد سهول التل الجزائري مثل سهول متيجة، وهران وعنابة ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شليات" بالأوراس، بارتفاع قدره 2328 مترا، "قمة لالة خديجة" بجبل جرجرة (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية.

أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد وتحتوي على عدد كبير من الواحات التي تتميز بغابات النخيل وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تتوفر على كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة من جبال شاهقة، كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية من العصور

[1] صليحة عشي، " **الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص- ص، 42-45.

الجيولوجية القديمة، لذا تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية.

كما أنها تزخر أيضا بحمامات معدنية طبيعية تعود إلى العهد الروماني.

ب.**المقومات الحضارية و التاريخية:**

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور مما جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية والشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية والآثار الرومانية في عدة مناطق. وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن التراث العالمي التاريخي وهي: منطقة الطاسيلي و تيبازة، جميلة، تيمقاد ووادي ميزاب وحي القصبة.

كما تستقطب السياحة الثقافية والترفيهية الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية حيث تتميز الجزائر بمزايا جمالية وثقافية عديدة بفضل التراث الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعادها.

ثانيا: معوقات تنمية السياحة في الجزائر:

هناك العديد من العقبات التي تعيق تنمية السياحة الجزائرية وهي كتالي[1]:

- ✓ التحديات والمعوقات التنظيمية والإدارية والفنية: تتمثل في مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية، عدم وجود خريطة أولويات الإستثمار السياحي مما يحول دون إمكانية التميز في التسهيلات الاستثمارية؛
- ✓ التحديات الخاصة بالسياسة التسويقية: وتتمثل في عدم وجود إستراتيجية تسويقية ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي؛
- ✓ المشاكل و المعوقات المتعلقة بالنقل: تعتبر وسائل النقل من العوامل الهامة التي تعمل على تحفيز السياحة بأنواعها ومشكلة النقل في الجزائر تعني كل وسائل النقل خاصة الاضطرابات التي تعرفها الرحلات الجوية؛
- ✓ التحديات والمعوقات الثقافية: تتمثل في عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية التي تمثل عنصر هام لإبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وأصالة ثقافة الجماعة المحلية؛
- ✓ المرافق السياحية في الجزائر القلة، الغلاء، تدهور مستوى الخدمات؛

[1] ليندة فريحة، خديجة عزوزي، **القطاع السياحي كخيار للتنويع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية و إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 25،26 أفريل 2017، ص ص 4،5.

✓التحديات الداخلية: تتمثل في نقص المهارات للعاملين والإطارات المؤهلة راجع لنقص المدارس والمعاهد السياحية، وغياب قاعدة بيانات إحصائية، بالإضافة إلى ضعف الوعي السياحي العام بما يؤدي إلى سوء معاملة السائح الأجنبي من جهة واعتبار السائح المحلي سائح من الدرجة الثانية من جهة أخرى؛

✓التحديات الخارجية: يعتبر الوضع الأمني علة السياحة في الجزائر حيث تم إدراج الجزائر ضمن مناطق الحظر، فرغم التحسن الملحوظ للجانب الأمني في الجزائر إلا أن إقبال السياح الأجانب على الجزائر لازال ضعيفا بسبب المخاوف التي تتبناهم.

ثالثا: الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع السياحي:

وتتمثل الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي في[1]:

1) **تأهيل المورد البشري العامل في القطاع السياحي** : إن الاستثمار في الهياكل والمرافق المادية لا يكفي لوحده للنهوض بالقطاع السياحي، بل يجب أن يتم التركيز كذلك على مسألة تأهيل المورد البشري من خلال التكوين المتخصص، التدريب والتحفيز، لإكسابه المهارات اللازمة ليستطيع تقديم خدمات ذات نوعية ترقى إلى مستوى تطلعات السياح فالمطلوب الاهتمام أكثر بالمعاهد المتخصصة في السياحة والفندقة؛

2) **تشجيع المقاولين للاستثمار في القطاع السياحي** : إن ما يميز القطاع السياحي في الجزائر افتقاده لروح المبادرة التي يجب أن يتحلى بها المقاول وغياب الأفكار الإبداعية التي من شأنها تمييز النشاط السياحي في الجزائر في ظل الإمكانات والمقومات السياحية التي تحوزها الجزائر، فتشجيع وتحفيز المقاول يعد أمرا ملحا لإكساب القطاع السياحي بعدا ونظرة إستراتيجية تمكن من استغلال الفرص و رفع التحديات؛

3) **تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي**: من خلال التحفيزات الجبائية وتسهيل الإجراءات الإدارية للاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المستثمر الأجنبي في القطاع السياحي؛

4) **التركيز على السياحة الداخلية** : كأولوية للنجاح في استقطاب السياح الأجانب والحفاظ على العملة الصعبة؛

5) **زيادة وعي المواطن الجزائري**: بأهمية السياحة ومحاولة إكساب ثقافة سياحية وهنا يبرز دور وسائل الإعلام والهيئات المتخصصة في الإعلام السياحي حتى يصبح المواطن شريكا في الترويج للسياحة في الجزائر؛

6) **حل مشكلة العقار السياحي**: بسن القوانين الكفيلة بذلك؛

[1] ناصر الدين بن أحسن،سامي بلبخاري،**القطاع السياحي كأحد البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 25،26 أفريل 2017، ص ص 12،13.

7) **الاهتمام بالبنى التحتية:** من شبكة مواصلات، مطارات، موانيء وتوفير التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال.

المطلب الثاني: برامج الاستثمار السياحية من أجل تنمية السياحة في الجزائر.

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة لأفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010" لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، وأيضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع وإن التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد[1]:

- الاختبارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها حتى تصبح الجزائر مقصدا سياحيا؛
- الأهداف النوعية والكمية لأفاق 2013؛

التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية؛

تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

ويستمد هذا البرنامج محتواه من المبادئ والاختبارات الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 أي القانون رقم (01/03) والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، مناطق التوسع السياحي واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.

أما بالنسبة للأهداف الكمية فإن السلطات الوصية كانت تأمل الحصول على مايلي[2]:

-زيادة التدفقات السياحية.

-زيادة طاقات الإيواء.

-تطوير و زيادة حجم الاستثمار السياحي.

[1] عامر عيساني،"**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2009/ 2010، ص 109.

[2] صالح نزة،" **تنمية السوق السياحية بالجزائر– دراسة حالة ولاية المسيلة–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 92.

1- زيادة التدفقات السياحية:

قدر عدد السياح الوافدين للجزائر سنة 2002 ب 988000 سائح من بينهم 251000 سائح أجنبي وهم يمثلون ما نسبته 25% وبالنسبة لزيادة عدد السياح لأفاق 2013، فإنه يتم من خلال مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**(2004-2007): يتم تطبيق في هذه المرحلة نسبة الزيادة المتوسطة في الثلاث سنوات 2000،2001،2002 والمقدرة ب 10% و بذلك كان يتوقع تسجيل 1591000 سائح في نهاية 2007 كما يتوقع أن يبلغ عدد السياح الأجانب 679000 سائح نهاية 2007 وذلك بتطبيق نسبة زيادة متوسطة قدرها 22% والمحققة خلال سنوات بداية العشرية(2000-2002).
- **المرحلة الثانية**(2008-2013): وكان يتوقع أن يصل عدد السياح في نهاية هذه المرحلة 1507000 سائح وهذا بتطبيق معدل زيادة ثابتة قدرها 10% مع تطبيق 0.5% بالنسبة لسنة 2008 أما عدد السياح الأجانب فكان من المتوقع أن يصل عددهم 1200000 سائح أجنبي خلال نهاية المرحلة وهذا بتطبيق نسبة زيادة المقدرة ب 3.5% وبالنسبة للأعداد الإجمالية المرتقبة من السياح لأفاق 2013 فسوف يكون 3100000 سائح من بينهم 19000 سائح أجنبي.

2- زيادة طاقات الايواء:

أما برنامج التطوير السياحي في الجزائر لأفاق 2013 المسطر من طرف وزارة السياحة فقد قسم حجم الاستثمارات السياحية بالجزائر إلى مرحلتين[1]:

- **المرحلة الأولى** (2004-2007): كان يؤمل إنجاز حوالي 55000 سرير بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75% وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.
- **المرحلة الثانية** (2008-2013):كان يتوقع تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط السنوي قدره 10000 سرير ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 و الطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2007 هي 55000 سرير والمرحلة الممتدة بين 2008-2013 هي 60000 سرير أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في أفاق 2013.

[1] عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع و أفاق، معهد العلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010، ص ص13،14.

أما فيما يخص الإستثمار السياحي في المرحلة مابين 2004-2013 كان من المتوقع انه سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري.

مما سبق يمكن القول أن الجزائر في هذه الفترة(2013/2000) سعت إلى تحقيق 3.1 مليون سائح نهاية 2013 وبالطبع استطاعت تقريبا الوصول إلى هذا العدد حيث وصل عدد السياح إلى 2733000 سائح وبالنظر إلى الأهداف الكمية لخطة التنمية نجد أن الجزائر على الرغم من قدراتها السياحية لم توفق في تحقيق هذه الأهداف خاصة الهدف المهم وهو طاقات الإيواء حيث سعت إلى تحقيق 187000 سرير إلا أنها حققت سوى 98804سرير سنة 2013 حيث نسبة الانجاز وتهيئة طاقات الإيواء تعد قليلة مقارنة بماهو متوقع.

رغم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا المشروع افاق 2013 عملت الدولة إلى تعديله وتهيئته لمسايرته للتطورات السريعة في قطاع السياحة الدولية فتم دمج وزارتي البيئة وتهيئة الإقليم في وزارة واحدة والقيام بتعديلات تجلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2015 الذي يهدف إلى توفير 560 ألف منصب شغل وتحقيق إيرادات بقيمة 530 مليون دولار مع انجاز هياكل استقبال بطاقة استيعاب إضافية تقدر ب 75 ألف سرير جديد وانطلاقا من هذه الوضعية قررت السلطات الرسمية الجزائرية وضع إستراتيجية سياحية على المدى البعيد إلى غاية 2025 تمكنها من التعريف بالمتوج السياحي الجزائري وتنميته أطلق عليها تسمية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 المعدل إلى غاية 2030 والذي نتناوله في المطلب الأخير بالتفصيل.[1]

3- تطوير وزيادة حجم الإستثمار السياحي:

بالرغم من امتلاك الجزائر لإرث طبيعي وحضاري متنوع إلا أن استغلاله يبقى بعيدا عن طموحات الجزائر ومن أجل النهوض بهذا القطاع سنتعرض إلى وضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر التي تتجه إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات السياحية بالجزائر(2000-2015).

[1] حسين الأمين شريط، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر،2015، ص 140.

الجدول رقم (06): الاستثمار السياحي في الجزائر(2000-2015).

السنة	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليون دولار
2000	0.297
2001	0.412
2002	0.628
2003	0.850
2004	1.840
2005	1.640
2006	1.840
2007	2.260
2008	2.080
2009	1.770
2010	1.554
2011	1.664
2012	1.774
2013	1.814
2014	1.991
2015	1.6089

المصدر:عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 4، الجزائر، جوان 2016، ص 79.

من الجدول السابق نلاحظ أن الاستثمار السياحي في الجزائر عرف نمو متزايد خاصة خلال الفترة(2000-2008) حيث بلغ سنة 2000 حوالي 0.297 مليون دولار ليرتفع ويزداد ليصل إلى 2.080 مليون دولار في نهاية 2008 أي بمتوسط مقداره حوالي 1.783 مليون دولار ويعود سبب هذه الزيادة في حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة إلى تبني إستراتيجية واعدة لتنمية القطاع السياحي بالجزائر وفي تنفيذ جملة من الإجراءات لإعادة تفعيله من جهة أخرى، أما الفترة(2009-2015) عرفت انخفاضا في حجم

الاستثمارات حيث انخفض سنة 2009 إلى 1.770 مليون دولار ليصل إلى حوالي 1.6089 مليون دولار سنة 2015 أي بمقدار حوالي 0.1611 مليون دولار.

المطلب الثالث: الدور التنموي للقطاع السياحي في الجزائر.

تعتبر السياحة ركنا أساسيا من أركان التنمية نظرا لما تقدمه من خدمات مهمة في الاقتصاد الوطني بحكم ما يعكسه نمو وتطور هذا النشاط على حجم ونوعية الفعاليات التي تكونه وتربطه بالأنشطة الأخرى.

أ- الدور الاقتصادي للقطاع السياحي

1)**السوق السياحية:** الجزائر تتميز بمقومات ومؤهلات مادية معتبرة حسب نوع السياحة وهي مسخرة لاستقبال السياح الذين تتزايد أعدادهم من سنة لأخرى.

- **العرض السياحي:** إن طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق وباقي المؤسسات الموجهة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة المضيفة تمثل أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد.

الجدول رقم (07): تطور عدد الأسرة خلال الفترة 2000-2014.

السنوات	عدد الاسرة
2000	77485
2001	72500
2002	73500
2003	77500
2004	82500
2005	83900
2006	84900
2007	85000
2008	85000
2009	88694
2010	92377
2011	94021
2012	96898
2013	94804
2014	99608

المصدر: بالإعتماد على:- بيانات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، تقرير سنوي،2011.

-انظر الموقع:www.ons.dz

تظهر أرقام الجدول أن عدد الأسرة(طاقة الإيواء) في تزايد و يشهد نموا مستمرا خلال الفترة 2000-2014،إذ ارتفعت من 77485 سريرا سنة 2000 لتبلغ مع نهاية 2012، 96898سريرا لتصل سنة 2014 إلى 99608 سريرا ولكن على الرغم من ذلك يبقى عدد الأسرة ضعيف لترقية احتياجات توافد السياح.

- **الطلب السياحي:** عرف تدفق دخول السياح إلى الجزائر تطورا متزايدا حيث صنفت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة الجزائر في المرتبة 111عالميا من بين 184دولة ضمها التصنيف وفق المنظمة والخامسة إفريقيا سنة 2014[1].

والجدول التالي يوضح عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة مابين2000 و 2015

[1]انظر الموقع:almassa.com، تاريخ التصفح 2017/5/11، على الساعة 20.00.

الجدول رقم (08): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

السنوات	إجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر
2000	866000
2001	901000
2002	988000
2003	1166000
2004	1234000
2005	1443000
2006	1638000
2007	1743000
2008	1772000
2009	1912000
2010	2070000
2011	2395000
2012	2634000
2013	2733000
2014	2301000
2015	1710000

المصدر:من إعداد الطالبتين: بالإعتماد على الموقع www.albankadawali.org، تاريخ التصفح 2017/5/9.

الشكل رقم (05): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2015).

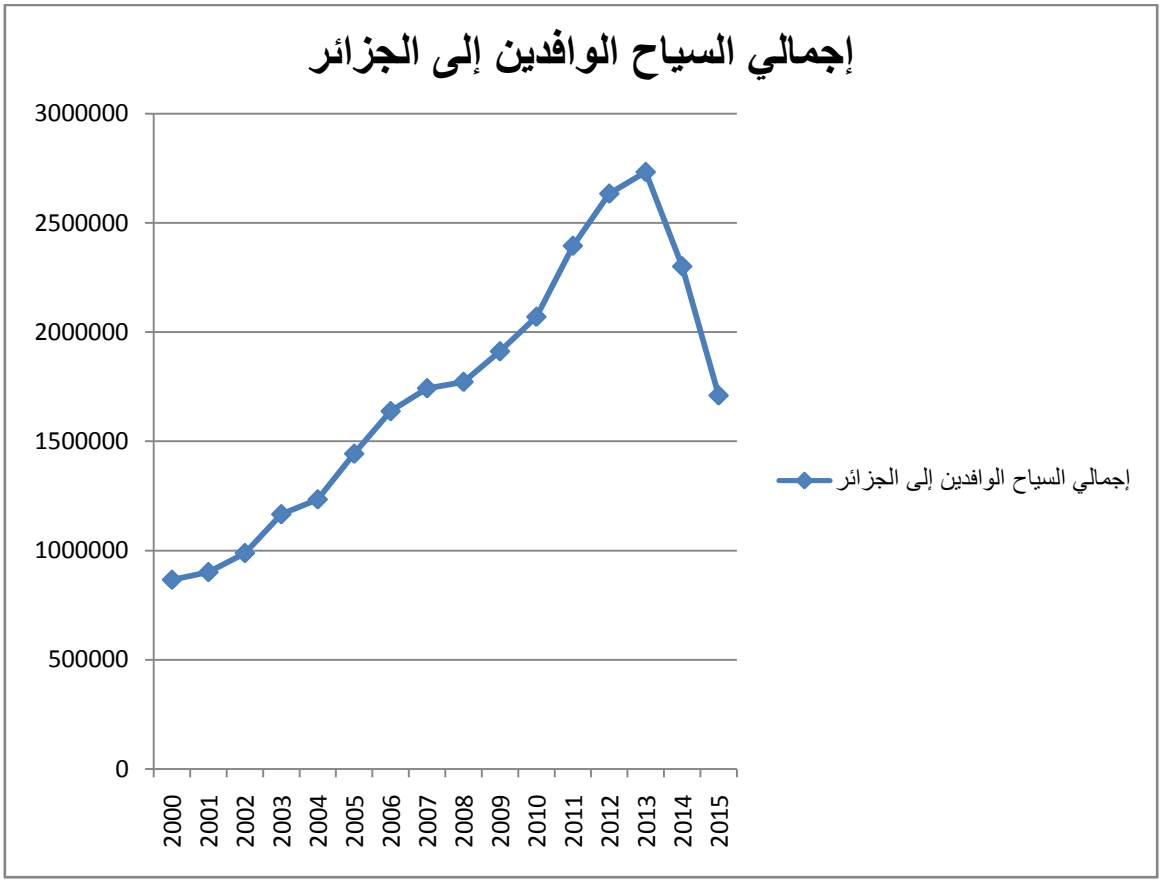

المصدر: أنظر الموقع: www.albankadawali.org

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السياح القادمين إلى الجزائر للفترة(2000-2015) اتسم بتطور جيد وشهد تحسن مستمر في عدد السياح الوافدين للجزائر فقد ارتفع عددهم من 866000 سائح عام 2000 حيث استمر هذا التوافد و لكن بصفة ضئيلة و زيادة متواضعة و استمر عدد السياح في الارتفاع أين وصل حوالي 2733000 سائح سنة 2013 وذلك يعود لاستقرار الأوضاع الأمنية للبلاد لكن شهدت سنتي 2014 و2015 انخفاضا محسوسا نتيجة لأحداث ما يسمى بالربيع العربي في بعض الدول المجاورة.

2)**السياحة و الناتج المحلي الإجمالي**: إن زيادة عدد السياح الوافدين من شأنه زيادة العائدات إذ بلغت عائدات السياحة في 2011 ما قيمته 500 مليون دولار مقارنة مع سنة 2010 و التي بلغت فيها العائدات السياحية 400 مليون دولار و هذا راجع إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي مقارنة مع السنوات الأخرى بنفس وتيرة ارتفاع عائدات السياحة[1].

[1] انظر الموقع:www.elraaed.com، تاريخ التصفح 2017/5/15، على الساعة 15.55.

3)**السياحة و الإيرادات** : يحقق القطاع السياحي الجزائري إيرادات سياحية عن طريق إنفاقات السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر حيث بلغت إيرادات السياحة الدولية في الجزائر سنة 2012 ب 295 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 326 مليون دولار أمريكي سنة 2013 لكن هذه الزيادة في الإيرادات ضعيفة ويرجع سبب الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي في البلاد[1].

ب- الدور الاجتماعي للقطاع السياحي.

1)**السياحة و فرص التشغيل** : إن الإمكانيات السياحية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر تجعل من القطاع السياحي قطاعا بديلا لخلق الثروة وتوفير فرص عمل دائمة أو موسمية حيث تضاعف ب 1.6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015 إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر سجلت سنة 2015، 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3.9% عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر[2].

2)**فك الغبن عن المناطق الريفية** : غالبا ما تتوفر المناطق الريفية على مقومات السياحة الطبيعية أو ما يعرف بالسياحة البيئية إذ أنها تعتبر أكثر جاذبية للسياح لزيارة الأماكن الطبيعية والتعرف على الحياة الفطرية وكذا العادات والتقاليد الراسخة مما يجعلها في المقابل محل اهتمام السلطات المحلية إذ تقوم هذه الأخيرة بإقامة وتعزيز مشاريع البنية التحتية وخلق فرص تنموية متساوية الهدف منها الحد من النزوح إلى المدن حيث خصصت الحكومة قرابة 300 مليار دينار جزائري خلال الخماسية 2019/2015 لدعم القطاع الفلاحي والريفي كما سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال ببلوغ نسبة ربط المناطق الريفية بشبكة الكهرباء قدرت ب 99% وفك العزلة عن مجموع المناطق وكذا تحسين الظروف المعيشية للسكان إذ يمكن القول أن السياحة تلعب دورا في خلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق[3].

[1] السياحة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة،2015، ص 56.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، جوان 2016، ص 74.

[3] انظر الموقع:www.eldjazaironline.net ، تاريخ التصفح 2017/5/19، على الساعة 22.36.

ج- **الدور البيئي للقطاع السياحي:** ويتمثل في[1]:

إن إشكالية التدهور البيئي وتأثيراته على قطاع السياحة هي قضية الجميع التي يتوقف حلها على الالتزام بالنظافة التي تعتبر مرآة التحضر ورقي السلوكيات لذلك لابد من الاهتمام بالمحيط الخارجي لأن المواقع والأقطاب السياحية هي قبلة الاستثمار والتنمية المستدامة لذلك بذلت الجزائر العديد من الجهود لحماية البيئة من خلال المصادقة على اتفاقيات منها : المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1973، والانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود سنة 1998.فعلى الرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة وسنحاول ذكر أغلب مجلات التدخل:

- في مجال التلوث المائي، إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير وإعادة تأهيل محطة للتصفية ومبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية؛

-في مجال النفايات الحضرية، إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لازالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من أثار النفايات على البيئة؛

-في مجال الغابات وحماية السهوب ترمي الإستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار.

المطلب الرابع: الإستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030*.

تصبو الجزائر للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، وفي هذا المجال بادرت الجزائر إلى إنجاز برامج هذا المخطط من سنة 2008، سعيا منها لتحقيق أهداف المخطط.إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعطي للبلد كله ولكل جزء من التراب الوطني، التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة ويسمح بتطوير القدرات السياحية للمساهمة في الاقتصاد

[1] ليندة فريحة،خديجة عزوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص9،10.

* «SDAT »Schéma Directeur D'aménagement Touristique.

الوطني على أساس احترام حقوق الرجال والنساء من خلال الهوية الوطنية، البيئة والتراث الوطني، قصد جعل الجزائر وجهة سياحية جديدة على الصعيد الدولي، وإعطائها صورة إيجابية[1].

1.التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 الإطار الإستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر التي تولي مرتبة هامة لهذا القطاع في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات التي شكلت عمادا للاقتصاد الوطني طوال الخمسين سنة منذ استقلال البلاد.

فهو أداة تترجم إدارة الدولة في تثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورو متوسطة.

وبالتالي فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة مرجعية للتنمية المنسجمة والمستدامة للسياحة في الجزائر، وإطار مرجعي لتكوين إستراتيجية الإنعاش والتنمية السياحية في أفاق 2030، من خلال ثلاثة خطوات رئيسية: -على المدى القصير 2015- المدى المتوسط 2020- المدى 2030.

ويستمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 مرجعيته من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2025 والذي تم من خلاله إبراز أهم معالم تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات بما فيها مجال السياحة ويستدعي في هذا الإطار كما جاء في المخطط من كل ولايات الوطن أن تضع مخططات توجيهية للنهوض بالسياحة المحلية[2].

وقد تم التعبير عن هذه السياسة في القانون رقم 01/03 الصادر في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والذي يضبط الأهداف المحددة[3]:

- ترقية الاستثمار في مجال السياحة؛
- إدماج الجزائر ضمن السوق العالمية للسياحة؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية بقصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
- تنويع العرض السياحي وتكوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية،المرحلة الثانية2014، ص ص 3،4.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية،المرحلة الأولى 2014، ص 36.

[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية،المرحلة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص ص4،5.

- تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة؛
- تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛
- تثمين التراث السياحي.

من خلال تطبيق هذا القانون نجد أن التنمية السياحية في الجزائر تندرج في إطار السياسة الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة: في بعدها الاقتصادي يهدف إلى تنويع الموارد المالية للبلاد خارج قطاع المحروقات، في بعدها الإستراتيجي: وهذا لأجل تخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

1. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق2030.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يشمل في محتواه على خمسة أهداف كبرى:

الشكل (06): المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

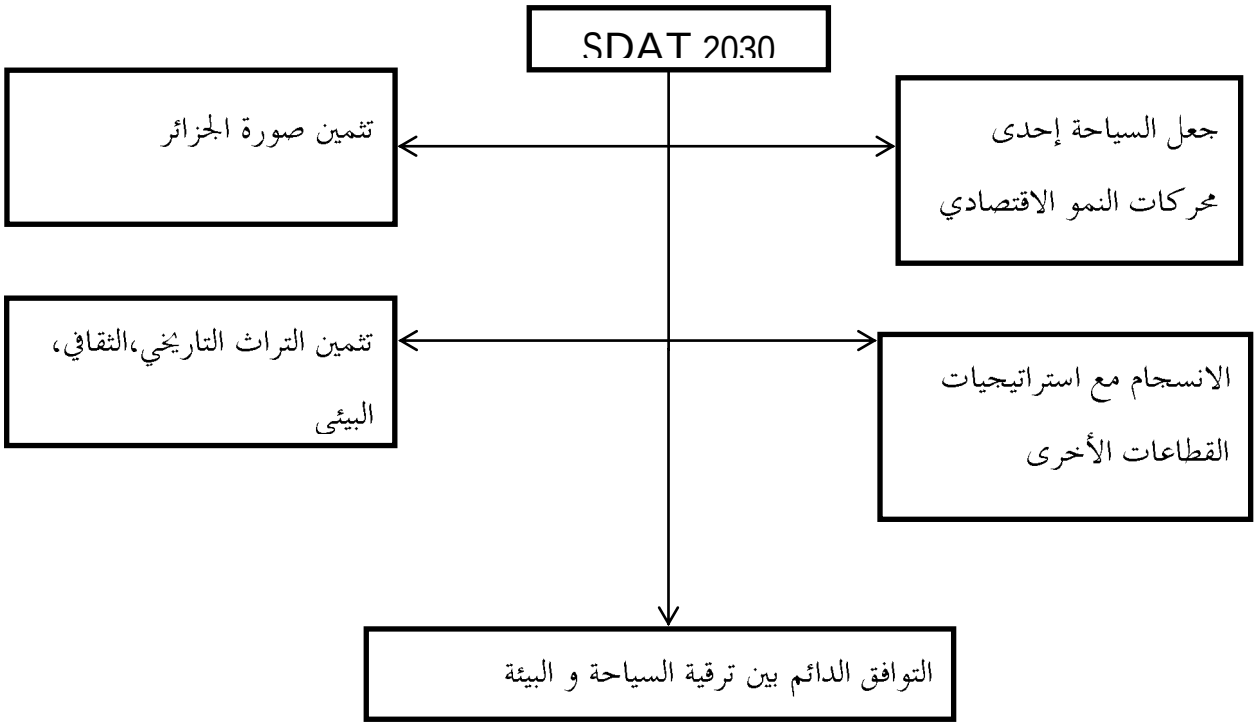

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية.المرحلة الأولى ،2014، ص ص 37،38.

و يتبين من خلال الشكل أعلاه مايلي[1]:

- **جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:**

-ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛

-تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛

-إعطاء الجزائر انتشار سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط.

- **التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة:**

يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة مع المحافظة على الموارد البيئية.

- **الانسجام مع استراتيجيات القطاعات الأخرى.**

- **تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الديني:**

يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي الإنساني، الطبيعي ،المناخي، التاريخي....إلخ التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه.

- **التحسين الدائم لصورة الجزائر:**

يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف الجعل منها سوقا هامة و ليست ثانوية بما في ذلك مجموعة الموارد و الطاقات المتاحة و التي تستجيب لحاجيات المستهلكين.

❖ ومن الأهداف السابقة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 نستنتج إستراتيجية هذا المخطط والمحاور الأربعة الكبرى التي تدور حولها هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى الديناميكيات الخمس له وفيما يلي سوف نتطرق لمضمون كل منها على حدى[2]:

1)إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

لقد سمح تطوير كل محور من محاور المخطط من تحديد إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي يهدف إلى:

- تسهيل تنفيذ إستراتيجية التنمية السياحية؛

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، لولاية قالمة، المرحلة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص ص 37،38.

[2] المرجع نفسه، ص- ص 41-49.

– إجراء التقارب بين أدوات السياسة التوجيهية العامة في القطاعات الأخرى عن طريق ضمان إدماجها للبعد السياحي؛

– ضمان الإطار والظروف الملائمة للتنمية المستدامة المنتجة اقتصاديا، اجتماعيا؛

–دمج التنمية السياحية في إطار مخطط التهيئة الإقليمية.

2)المحاور الأربعة الكبرى للإستراتيجية السياحية.

– دعم وترقية الخدمات السياحية:

✓ التكوين؛

✓ إعادة تأهيل المرافق و التجهيزات المعدة؛

✓ رفع مستوى المؤسسات الفندقية مع المعايير الدولية.

– دعم الإستثمار السياحي:

✓ تعزيز فرص الحصول على العقار السياحي؛

✓ تشجيع إعادة إحياء الإستثمار السياحي.

–الموارد البشرية:

✓ تحديد و تحليل وتقييم الاحتياجات التكوينية لجميع المتعاملين في مجال السياحة؛

✓ وضع قاعدة بيانات وطنية للمؤهلات البشرية الكامنة في قطاع السياحة.

✓ وضع إطار تشاوري مع قطاعات التكوين المهني.

3)الديناميكيات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

تم تحديد خمس ديناميكيات لإعطاء الجزائر صبغة سياحية إن هذه الديناميكيات هي روافع لتفعيل التحول السياحي للبلاد فهي منظمة حول المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية وتهدف إلى:

–تثمين الجزائر كوجهة سياحية من خلال تطوير قدرتها التنافسية؛

–تطوير الأقطاب والقرى السياحية للامتياز عن طريق عقلنة الإستثمار والتنمية؛

– نشر مخطط سياحة نوعية لتطوير جودة العرض السياحي الوطني اعتمادا على تحسين مستوى التكوين والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة تماشيا مع التوجهات العالمية الجديدة؛

–ترقية التواصل والتناسق في العمل من خلال ترابط الشبكة السياحية وإنشاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

-تعريف وتنفيذ مخطط تمويل عملي لدعم عمل الأنشطة السياحية ودعم المشرفين السياحيين لاستقطاب المستثمرين المحليين والدوليين.

خلاصة:

على الرغم من أن الجزائر لها إمكانات اقتصادية وطبيعية تمكنها من النهوض باقتصادها إلا أنها لم تخرج من دائرة التبعية للبترول، بل بالعكس فسوء التسيير والاستغلال للموارد المتاحة ساهم أكثر في تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة وكذا الوضعية البيئية، فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة على قاعدة من الموارد الاقتصادية المتداعية، ما جعل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تسجل مستويات جد متدنية، لذلك على الجزائر استغلال الثروات الطبيعية، المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في كافة القطاعات خاصة القطاع السياحي الذي أولته الحكومة اهتماما كبيرا وهذا لما يتوفر عليه من إمكانيات هائلة تجعل منه بديلا للمحروقات، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات إلا أن الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع جد ضعيفة في الفترة(2000-2015)؛لذلك وضعت الجزائر برنامج من أجل دعم و تنمية السياحة أو ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 وهذا للنهوض بالقطاع وجعله يساير القطاعات الأخرى.

خاتمـــــــة

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي، والحد من الفقر لاسيما الدول النامية، بالإضافة إلى قدرته على خلق استثمارات سياحية توفر فرص العمل وتوليد الدخل في الأمد الطويل، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يجعل منه قطاعا هاما لتنويع الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية إضافة إلى أنه القطاع الوحيد القادر على تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث أنه يعد من الموارد التي لا تنضب.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وثقافية وتاريخية كامتدادها على شريط ساحلي طوله 1200 كلم والمعالم الأثرية والمتاحف،التي تؤهلها لأن تحتل الصدارة على الأقل في المستوى الإفريقي وأن تكون وجهة سياحية بامتياز، لازال القطاع السياحي في الجزائر يعاني من نقائص عديدة مقارنة بمجموعة من الدول السياحية التي لا تملك ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية كتونس والمغرب، حيث أنه لم يرقى بعد إلى أن يكون بديلا لقطاع المحروقات وهذا لاعتباره قطاعا ثانويا رغم البرامج والإستراتيجيات التي بذلت من أجل النهوض بهذا القطاع على غرار المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لأفاق SDAT 2030 الذي يقوم على دعم وترقية الخدمات السياحية والعمل على إحياء الاستثمار السياحي في الجزائر، ويستمد هذا المخطط مرجعيته من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025.

أولا: اختبار الفرضيات.

بعد دراسة موضوع هذه الدراسة و محاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا إجراء إختبار الفرضيات كمايلي:

1- **الفرضية الأولى:** و التي تنص على أن:

"القطاع السياحي مصدر دخل هام وله تأثير إيجابي على مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية إن أعطي له الاهتمام والدعم الكافي"

إذ أن السياحة توفر الكثير من مناصب الشغل سواء المباشرة أوغير المباشرة، وما يصاحبه من نمو لباقي القطاعات الأخرى، إذ تعتبر كذلك مصدر للدخل القومي ومصدر للعملة الصعبة، بالإضافة إلى أن السياحة المستدامة تعني وجود سياحة نظيفة ورفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- **الفرضية الثانية:** والتي كان مضمونها:

"تعد التنمية المستدامة من سبل المحافظة على حقوق الأجيال من الموارد بغية تحسين المستوى المعيشي"

فهي تنمية بعيدة المدى تربط بين الحاضر والمستقبل إذ تعمل على توفير الحاجات الأساسية وفرص للجميع في تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى حياة أفضل وكذا زيادة الدخل الوطني. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3- **الفرضية الثالثة:** التي جاءت كالاتي:

"يعتبر الاستثمار السياحي أحد آليات تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة"

فهو يحقق عوائد مادية ومالية لأصحاب المشاريع إضافة إلى خلق فرص تشغيل فهو أحد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة بالإضافة إلى أنه يعمل على إشباع حاجات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين باحتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4- **الفرضية الرابعة:** و التي تنص على:

"إن الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية هي السبيل الأمثل لتحقيق انتعاش سريع ومستدام للسياحة في الجزائر"

حيث أنها بمثابة روافع للتحول السياحي للدولة في إطار المفهوم الجديد للسياحة فهي ترمي إلى تفعيل السياحة تدريجيا وبطريقة مستدامة من خلال إرساء الأساسات الضرورية للبروز وجهة الجزائر كوجهة أصلية وتنافسية وإعادة تموقع الجزائر على المستوى الدولي.**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج هي:

1- التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر متزامن و متوازي مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة؛

2- تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التنمية و الحق في المحافظة على البيئة و كلاهما من حقوق الانسان؛

3- السياحة نشاط اقتصادي هام كغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما تحققه من أثار ايجابية على الرفاهية الاقتصادية كزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي والمساهمة في الدخل الوطني وخلق فرص العمل؛

4- يتميز القطاع السياحي بخاصيتي المرونة والحساسية إتجاه جميع المتغيرات(سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، ثقافية،امنية....)؛

5- الاستثمار السياحي أهم محركات التنمية المستدامة نظرا لما يوفره من بنى تحتية وعوائد مالية تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية؛

6- إن قضية التدهور البيئي وتأثيراته على قطاع السياحة هي قضية الجميع التي يتوقف حلها على الالتزام بالنظافة التي تعتبر مرآة التحضر و رقي السلوكيات لذلك لابد من الاهتمام بالمحيط الخارجي ولان المواقع و الاقطاب السياحية هي قبلة الاستثمار والتنمية المستدامة؛

7- تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة لذلك يجب أن تضع أسس وإستراتيجيات تتناسب و تلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بحق الأجيال القادمة؛

8- تمتلك الجزائر طاقات نفطية إلا أن تحقيق تنمية فاعلة في الاقتصاد يعتمد على الاستعانة بأكثر من مورد و القطاع السياحي هو المورد الأفضل إن أحس استغلاله؛

9- تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات والموارد السياحية فهي من الدول القلائل التي تتوفر على هذه الميزة والتي يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا من الدرجة الأولى؛

10- عدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر؛

ضعف الإيرادات السياحية للجزائر؛

11- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال ضعيفا و لم يصل إلى المستوى المطلوب رغم الإمكانيات التي تمتلكها؛

12- حتى يحقق الاستثمار السياحي الدور المنوط به لابد من الاستغلال الأمثل للمقومات التي تتوفر عليها الدولة، إضافة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة لهذه الاستثمارات؛

13- ان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو عبارة عن اداة تترجم إرادة الدولة وتثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية، التاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المتميزة في المنطقة الاورومتوسطة؛

14- الاستثمار السياحي يتجه نحو تغطية العجز المسجل في مجال الايواء حيث تندرج هذه الاستثمارات في اطار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي افاق 2030؛

15- هناك اهتمام كبير من السلطات المسؤولة في الجزائر وترقية قطاع السياحة من اجل المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ثالثا:التوصيات.

من أجل مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيقه لفوائض مالية لخزينة الدولة بدل الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة نقوم بعرض بعض التوصيات وهي:

1- دعم مناطق الجذب السياحي؛

2- تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والطرق والمرافق العامة....إلخ، من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي؛

3- توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة خصوصا لفائدة الموظفين المعنيين مباشرة بالنشاطات السياحية؛

4- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة سياحيا؛

5- ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة وتعميق الوعي بأهمية السياحة؛

6- العمل على تشجيع الاستثمار السياحي من خلال تخفيف القيود و الاجراءات الخاصة به وجعله يساهم ويشارك في التنمية المستدامة؛

7- ضرورة المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث والاهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة؛

8- ضرورة الاهتمام بكل انواع السياحة الجزائرية خاصة الجبلية و الصحراوية منها إذ أنها غير مستغلة على أكمل وجه وذلك من خلال تشييد الفنادق في المناطق الجبلية و الصحراوية لاستضافة السياح و توفير الامن فهذه المناطق، كذلك توفير اماكن الراحة لتشجيع زيادة إقبال السياح لمثل هذه المناطق،

9- ضرورة التنسيق بين مختلف الاجهزة المسؤولة عن السياحة، لان تطوير النشاط السياحي ليس مسؤولية وزارة السياحة فقط بل هناك العديد من الوزارات التي لها دور فعال في دعم وتنشيط القطاع كوزارة النقل، المالية؛

10- إيجاد قاعدة بيانات و معلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة والحداثة؛

11- ضرورة حماية وتطوير المواقع السياحية والتاريخية من أجل تنمية سياحية مستدام؛

12- خلق صناديق دعم الاستثمار السياحي؛

13- وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها؛

14- يجب الالتزام في تطبيق وانجاز برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الفترة المحددة له؛

15- نقترح ادخال مادة التربية السياحية و مادة السياحة البيئية في المقررات التربوية، والاقتصاد السياحي في الجامعة.

رابعا: أفاق الدراسة.

نقدم في ختام هذه الدراسة مجموعة من الجوانب التي نراها بأن تكون مواضيع بحث جديدة ودراسات:

- تقييم الإستراتيجية السياحية الجديدة لوضع السياحة الجزائرية على الطريق الصحيح بعد 2030.
- دور الاستثمار السياحي في النهوض بالسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

قائمة المراجع :

أولا:القرآن الكريم:

1) سورة التوبة، الآية 2.

2)سورة التوبة، الآية 112.

3)سورة قريش، الآية 2.

ثانيا: الكتب:

1)أحمد فوزي ملوخية،**التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

2)إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار في صناعة السياحة**، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

3)إياد عبد الفتاح النسور، **أسس تسويق الخدمات الساحية العلاجية**، دار صفا لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

4)بدر حميد عساف، **التخطيط السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان ،2016.

5)ثامر علوان، **تقيم قرارات الإستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

6)حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة**، دار التعليم الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى ،2015.

7)حمد عيسى خلفان، **إدارة الإستثمار المحافظ المالية** ، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

8)حمزة دراركة، وآخرون، **مبادئ السياحة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

9)حميد الطائي، **أصول السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

10)خالد مصطفى قاسي، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

11)خليف مصطفى غرايبية، **السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

12)رابح بوقرة، عبد الله خبابه، **الوقائع الإقتصادية : العولمة الإقتصادية– التنمية المستدامة** ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009.

13)رواد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الإقتصادي** ، دار زهران ،عمان، الطبعة الأولى، 2010.

14)زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

15)شقيري نوري موسى، وآخرون، **إدارة الإستثمار**، دار اليسرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الإولى، عمان، 2012.

16)صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.

17)صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2010.

18)طاهر حردان، **أساسيات الإستثمار**، دار البداية للنشر و التوزيع، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

19)عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

20)عبد الله خبابه، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2013.

21)عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى، 2007.

22)عثمان محمد غنيم، بنيتا نيل سعيد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

23)عدنان داود محمد العذاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية** ،دار غيداء للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الأولى، .2016

24)عصام حسن السعدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

25)علي فلاح الزعبي، **التسويق السياحي والفندقي** ، دار الميسرة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

26)عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

27)فريد النجار، **الإستثمار الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة، 2000.

28)قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2009.

29)كامل آل شبيب دريد، **الإستثمار و المحافظ الإستثمارية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009،.

30)ماجد أحمدعطاالله، **إدارة الإستثمار**، دار أسامة لنشرو التوزيع، عمان،الطبعة الأولى،2011.

31)ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2000.

32)ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

33)محمد البناء، **إقتصاديات الساحة والفندقة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

34)محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.2009،

35)محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق** ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ،2013

36)محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2015.

37)فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة و السياحة**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011.

38)محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

39)محمد عدنان بن الضيف، **مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية** ، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

40)محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

41)مدحت القريش، **التنمية الإقتصادية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007.

42)مروان شموط، كنجوع بدو كنجو، **أسس الإستثمار**، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008.

43)مصطفى أحمد السيد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2004.

44)مصطفى طلبه، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

45)مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجمع العربي لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

46)مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، ألفا للوثائق، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

47)منصور الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

48)موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة** ، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 .

49)مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة الإستثمار المحافظ الإستثمارية** ، دارإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

50)هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمم المتحدة** ، دار كنوز المعرفة، عمان،2015.

51)هاشم مرزوك علي الشمري و أخرون، **الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ،دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

52)هباس رجاء البحري، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية** ، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات:

أ-الأطروحات:

1) تسعديت بوسبعين، "**أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر** "، أطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة)، تخصص تسير منظمات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر،2015/2014.

2) سايح بوزيد، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -"حالة الجزائر-**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013/2012.

3) عامر عيساني ،"**الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2010/2009.

ب- المذكرات:

1) إلهام شيلي،" **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ،الجزائر، 2014/2013.

2) إبراهيم موسى جاد الله،" **دور السياحة الفلسطينية في التنمية المستدامة الواقع وسبل التطوير** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين،2009.

3) جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق، "**توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

4) صالح نزة،" **تنمية السوق السياحية بالجزائر- دراسة حالة ولاية المسيلة** -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

5) صليحة عشي،" **الأثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، جامعة باتنة،2005/2004.

6) طارق راشي،" **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010.

رابعا: المجلات:

1) الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات** ، مجلة الباحث، العدد 16،الجزائر، 2016.

2) حدة فرحات، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر، 2010/2009.

3) حسين الأمين شريط، **فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر،2015.

4) سعيد محصول، **تمكين المرأة كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ،مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد الأول، الجزء الثاني، الجزائر ،2016.

5) عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 4، الجزائر، جوان 2016.

6) عبد الله حسون محمد و أخرون، **التنمية المستدامة: المفهوم و العناصر و الأبعاد** ، مجلة ديالى، العدد 67، الجزائر، 2015.

7) مراد ناصر، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010.

8) نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 9، الجزائر، .2013.

9) نوال هابي، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013.

خامسا:الملتقيات و المؤتمرات:

1) أسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي ،تونس، يومي 26،27 أفريل 2012.

2) جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في إستدامة التنمية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 20،21 نوفمبر 2012.

3) حسين بوشيتي، عز الدين مطاطحة، **إستراتيجية حفظ وحدة النظام البيئي و إستدامته إقتصاديا**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 21،22 أكتوبر 2008.

4) سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية في العراق** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، القاهرة، 2007.

5) صالح لخضاري، سليمان كعوان، **دور إقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، جامعة سكيكدة،الجزائر،يومي 21،22 أكتوبر 2008.

6) عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع و أفاق، معهد العلوم الإقتصادية، البويرة، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010.

7) عمار شلابي، أحسن طيار، **إشكالية البيئة و التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر ،يومي 22،21 أكتوبر 2008.

8) عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 8،7 أفريل 2008.

9) عمر شريف، **الطاقة الشمسية و حماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، الجزائر، يومي 22،21 اكتوبر 2008.

10)ليلى قطاف وآخرون، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية مستغانم**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 19- 18 نوفمبر 2012.

11)ليندة فريحة،خديجة عزوزي،**القطاع السياحي كخيار للتنويع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر** ،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قالمة،يومي 25،26 أفريل 2017.

12)مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 22،21 أكتوبر 2008.

13)مقيمح صبري، نور الدين بوعنان، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 22،21 أكتوبر 2008.

14)ناصر الدين بن أحسن،ساميبلبخاري، **القطاع السياحي كأحد البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 25،26 أفريل.2017

15) نبيل بو فليح، محمد تقرورت، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر،تونس، المغرب**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، يومي 11- 12 ماي2010.

16) نبيلة الحبيتري، رحمة بلهادف، **الإستثمار في المنشآت المستدامة توجه إستراتيجي نحو دعم التنمية المكانية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول افاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أدرار،الجزائر، 2014/2013.

17) نجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي (2001-2004) نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة من 2001-2004، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 12،11 مارس 2013.

سادسا: المنشورات والتقارير:

1) **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة** ، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية.المرحلة الأولى.2014.

2) **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة** ، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية،المرحلة الثانية،2014.

3) **بيانات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية**، تقرير سنوي،2011.

4) **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010.

5) **تقرير البنك الدولي**، جانفي،2016.

6) **الديوان الوطني للإحصائيات.**

7) **السياحة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي**، أنقرة،2015.

8) **وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات**

9) **تقرير البنك الدولي**، جانفي،2016.

10) l'office national des statistiques, activité, emploi et chômage au 4éme T 2013,N 653,décembre 2013,Alger .

ثامنا:مواقع الانترنات:

1) almassa.com
2) fac.kus.edu.sa
3) http :www.commerce.gov.dz/ar/statistiques
4) http://arabic.news.cm
5) http://mansour-hadjeres.over-blog.com
6) http://www.djazairess.com
7) http://www.elmouwatim.dz،
8) http://www.onefd.edu.dz
9) kanz-redha.blogspot.com
10) pubdocs.worldbank.org
11) www. Accadenua. Edu
12) www.albankadawali.org
13) www.algpress.com
14) www.cg.gov.dz
15) www.echoroukonline.com
16) www.eldjazaironline.net
17) www.elhiwardz.com
18) www.elkhabar.com
19) www.elraaed.com
20) www.ons.dz
21) www.uneca.org

الملخص:

تعد السياحة اليوم صناعة متميزة و مورد رئيسي و قطاع إستراتيجي تقوم عليه إقتصاديات العديد من دول العالم، فهي عامل مساهم لعملية التنمية الإقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية فهناك علاقة بين تنمية القطاع السياحي و التنمية الإقتصادية لذلك تسعى الدول لتطويره و تحسين مستوى خدماته و توفير مقومات الجذب السياحي لتلبية حاجات السياح ما أدى إلى تشجيع الحركة السياحية و ضخ المزيد من العملات الأجنبية و إستغلال جزء منها في تطوير و تنمية القطاعات الأخرى.

و الجزائر تزخر بمقومات سياحية كإمتدادها على شريط ساحلي طوله 1200 كلم و الأطلس الصحراوي، إضافة الأثار الرومانية...إلخ، التي تؤهلها لتكون بلدا سياحيا، غير أن الإستثمار في القطاع السياحي لا يزال ضعيفا نتيجة نقص الدعم و الإهتمام من طرف الحكومة، كما تطمح الجزائر إلى الإرتقاء بهذا القطاع على إعتباره بديل مهم و إستراتيجي لقطاع المحروقات، إقتناعا منها أن البترول ثروة آيلة للزوال و ضمانا لمصدر ثروة يقيها و يقي الأجيال القادمة من شر الحاجة، حيث سارعت إلى وضع سياسة سياحية جديدة لأفاق 2030 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 الذي يرمي إلى دعم و ترقية الخدمات السياحية و إحياء الإستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، السياحة، الإستثمار السياحي، التنمية السياحية المستدامة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030.

Abstract:

The tourism is today an excellent industry, a major resource and a strategic sector based on the economies of many countries. It is a contributing factor to the economic development process, especially in the field of infrastructure. There is a relationship between the development of tourism sector and the economic development. Therefore, countries seek to develop it and improve its services, and make attractions elements to meet the needs of tourists, which led to the promotion of tourism movement and the injection of more foreign currency and the use of part of it to develope other sectors**.**

Algeria has tourist attractions such as a 1,200 km long coastal strip, desert atlas, Roman ruins, etc., which qualify it as a tourist country. However, investment in the tourism sector is still weak due to the lack of support and interest from governments, Algeria is keen to elevate this sector as an important and strategic alternative to the hydrocarbons sector, believing that oil is a wealth that isgooing to end and to guarantee the source of wealth that protects economy and protects future generations from need. 2030, which aims to support Promotion of tourism services and reviving tourism investment.

Keywords: sustainable development, tourism, tourism investment, sustainable tourism development, tourism 2030.